

اتفاقية فتح حساب
شركة سيلدون للاستثمارات ليمتد
(الأردن)
هيئة الأوراق المالية الأردنية

إخلاء مسؤولية

هذا وثيقة مباشرة، ويجب أن تُقرأ من قبل المستلمين المعنيين، وهم العملاء الحاليين و / أو المحتملين لشركة سيلدون للاستثمارات ليمتد (الأردن) ("الشركة") و / أو هؤلاء الأفراد، الطبيعيين و / أو الأشخاص الاعتباريين المرخص لهم من قبل الشركة . المواد والمعلومات الواردة في الداخل محمية بموجب حقوق الطبع والنشر المملوكة للشركة . يُحظر صراحةً أي نسخ أو إعادة إرسال أو إعادة نشر أو أي استخدام آخر لكل أو جزء من أي إجراء بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر نشر محتوياته أو ربطها أو تعديلها بأي طريقة أخرى، ما لم يتم منح إذن كتابي مسبق من قبل الشركة. تحتفظ الشركة بالحق في تغيير و / أو تعديل أي من شروطها وفقاً لتقديرها المطلق دون الحصول أولاً على موافقة العميل، باستثناء ما يقتضيه القانون ، لن تقبل الشركة أي مسؤولية و / أو تكون مسؤولة عن أي أضرار (مباشرة ، غير مباشرة ، عرضية ، خاصة ، تبعية ، أو نموذجية) ، ناتجة عن الاستخدام غير القانوني و / أو غير المناسب للمعلومات المقدمة.

سيلدون للاستثمارات ليمتد (الأردن) ("الشركة") هي شركة أردنية تخضع لرقابة هيئة الأوراق المالية الأردنية ("JSC"). تأسست الشركة وسجلت بموجب قوانين المملكة الأردنية الهاشمية برقم تسجيل (1265) ولها مكتب مسجل في أبراج إعمار، 198 شارع زهران ، ص.ب 2365 عمان ، 11821 ، الأردن، و معلومات الاتصال support@windsorbrokers.com.

بموجب اتفاقية حساب العميل هذه ("الاتفاقية") ، توافق الشركة على فتح والحفاظ على حساب تداول واحد أو أكثر للعميل ("العميل" أو الخاص بك") والعمل كطرف مقابل في صفقات العميل ، بما في ذلك شراء وبيع الأدوات المالية ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر البورصات الأجنبية العقود مقابل الفروقات.

من خلال قبول هذه الاتفاقية، يوافق العميل بموجب هذا على أنه قد قرأ وفهم وقبل البنود الواردة في هذه الاتفاقية، بما في ذلك ملاحظاتها والمستندات المختلفة المدرجة في الموقع الإلكتروني للشركة.

1. التعاريف والتفسيرات

1.1 في هذه الاتفاقية، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك، يكون للمصطلحات التالية المعاني المبينة أدناه. المفرد يشمل الجمع والعكس صحيح. العناوين وضعت لغايات التسهيل فقط ولا تؤثر على التفسير.

"الحساب" يعني حساب تداول أو أي حساب آخر (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، حساب التابع) يفتحه العميل لدى الشركة وفقاً لهذه الاتفاقية، لأغراض التداول بالأدوات المالية و/أو استخدام خدمات الشركة.

"يوم عمل" يعني أي يوم تكون فيه البنوك التجارية والأسواق المالية في الأردن مفتوحة للأعمال، باستثناء يومي الجمعة والسبت والعطل الرسمية. ما لم يُنص على خلاف ذلك، فإن أي إشارة إلى الوقت في هذه الاتفاقية تكون وفقاً للتوقيت المحلي في الأردن.

"العميل" يعني أي شخص طبيعي أو اعتباري وافق على الالتزام باتفاقية حساب العميل هذه، وأتم عملية فتح الحساب لدى الشركة بما يرضيها، وتم قبوله من قبل الشركة كطرف مقابل لتقديم خدمات الشركة.

"الشركة" تعني شركة سيلدون للاستثمارات ليمتد (الأردن)، وهي شركة أردنية خاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية الأردنية ("الهيئة") ومسجلة ومؤسسة وفقاً لقوانين المملكة الأردنية الهاشمية تحت رقم تسجيل (1265).

"بيانات الدخول" تعني أي أسماء مستخدمين أو كلمات مرور أو رموز أمان أو رموز تحقق متعددة العوامل أو رموز أو شهادات أو مفاتيح واجهة برمجة التطبيقات (API) أو معرفات بيومترية تُستخدم للتحقق من الوصول إلى المنصة.

"الحساب الخامل" يعني الحساب الذي يستوفي معايير عدم النشاط المنصوص عليها في بند "الحسابات غير النشطة والمؤرشفة" في هذه الاتفاقية، والذي تم تصنيفه كخامل في سجلات الشركة، وقد يكون خاضعاً للإغلاق وتحويل أي رصيد متبقي وفقاً للقانون المعمول به.

"حدث القوة القاهرة" يعني أي حدث خارج عن السيطرة المعقولة للطرف المتأثر يمنع أو يؤخر أداء التزاماته بموجب هذه الاتفاقية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: أفعال القضاء والقدر، الكوارث الطبيعية، الأحوال الجوية القاسية، الحرب، الاضطرابات المدنية، الأعمال الإرهابية، الإضرابات، الإغلاقات، النزاعات العمالية، فشل أنظمة الاتصالات أو الأنظمة الإلكترونية، انقطاع الكهرباء، الأوبئة، الإجراءات أو القيود الحكومية، واضطرابات الأسواق.

"الحساب غير النشط" يعني الحساب الذي لم يحدث فيه أي نشاط تداول أو إيداعات أو سحبات خلال الفترة المحددة في بند "الحسابات غير النشطة والمؤرشفة" من هذه الاتفاقية، والذي قد يخضع لرسوم خمول أو لإنهاء وفقاً لهذه الاتفاقية.

"المعرف" يعني الشخص الاعتباري الذي أبرم اتفاقية مكتوبة مع الشركة، تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة، بهدف إحالة عملاء محتملين إلى الشركة. ولا يجوز للمعرف ممارسة أي نشاط منظم بموجب قوانين وأنظمة المملكة الأردنية الهاشمية (بما في ذلك تقديم المشورة الاستثمارية، أو إدارة المحافظ، أو التعامل بأموال العملاء، أو تنفيذ/تمرير الأوامر)، ويجب عليه استخدام المواد التسويقية المعتمدة من الشركة فقط، وذلك بما يتوافق مع سياسات الشركة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وسياسات التسويق.

"بيانات السوق" تعني عروض الأسعار، الأسعار، بيانات دفتر الأوامر، الرسوم البيانية، الأخبار، الأبحاث، التحليلات، والمعلومات المماثلة المتاحة من خلال المنصة.

"التطبيق المحمول" يعني أي تطبيق برمجي على الأجهزة المحمولة تقدمه الشركة ويُعد جزءاً من المنصة، بما في ذلك تطبيقات iOS/Android والمكونات ذات الصلة.

"المحطة المتعددة" تعني أي وظيفة في المنصة تُمكن من إدارة عدة حسابات عملاء في وقت واحد من خلال واجهة أو أداة واحدة.

"الإشعارات" تعني التنبيهات الإعلامية التي تُولدها المنصة (بما في ذلك إشعارات الدفع، التنبيهات داخل التطبيق، رسائل البريد الإلكتروني والرسائل القصيرة) والتي لا تُشكل تأكيدات تنفيذ أو تعليمات ملزمة.

المنصة: تعني منصة (أو منصات) التداول الإلكتروني التي توفرها الشركة، سواء كانت مطورة من قبل الشركة أو من طرف ثالث، وتشمل جميع البرامج والأنظمة وقواعد البيانات وواجهات المستخدم ذات الصلة، والتي من خلالها يمكن للعميل إرسال الأوامر، واستلام معلومات الأسعار، ومتابعة المراكز، واستخدام خدمات الشركة الأخرى.

الخدمات: تعني الخدمات الاستثمارية والخدمات المساندة التي تقدمها الشركة للعميل بموجب هذه الاتفاقية، بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - استلام ونقل الأوامر، تنفيذ الأوامر نيابةً عن العملاء، والخدمات الإدارية والداعمة ذات الصلة.

"مقدم الخدمة" يعني أي طرف ثالث تُعيّنه الشركة لتوفير الأنظمة، أو البنية التحتية، أو بيانات السوق، أو البرامج، أو الاستضافة، أو معالجة المدفوعات، أو أي خدمات أخرى تتعلق بالمنصة أو الخدمات.

"منصة التداول" تعني أي نظام تداول إلكتروني تُقدّمه الشركة لتنفيذ معاملات الأدوات المالية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، منصات ميتاتريدر، وتطبيقات الهاتف المحمول، ومنصات الويب، وأي خدمات مساعدة تُقدّم من خلالها.

1.2 ما لم ينص محتوى هذه الاتفاقية على خلاف ذلك، يمكن للعميل الاطلاع التعريفات والتفسيرات على الموقع الإلكتروني للشركة.

2. تفويض التداول

تُحوّل الشركة بعرض شراء وبيع الأدوات المالية وكذلك بشرائها وبيعها لحسابات العميل، وذلك وفقاً للتعليمات الشفهية أو الخطية، بما في ذلك التعليمات الرقمية أو الخطية اليدوية أو بأي شكل آخر يقدمه العميل أو الوكيل/الممثل المفوض من قبله. ويجوز تسجيل الأوامر الشفهية و/أو تأكيدها إلكترونياً لتقليل النزاعات. ويتنازل العميل بموجبه عن أي دفع في الحالات التي لم تكن فيها هذه التعليمات خطية. وتحفظ الشركة بحقها في طلب تأكيد خطي قبل تنفيذ أي أمر.

كما يحق للشركة، وفقاً لتقديرها المطلق، توظيف أعضاء المقاصة ووسطاء التداول كوكلاء للعملاء فيما يتعلق بتنفيذ وتداول وتسليم وتسوية أي عمليات شراء وبيع للأدوات المالية. تُعتبر الأدوات المالية المشتراة أو المباعة معاملات بين العميل والشركة بصفتها الطرف المقابل وفقاً لترخيص الشركة. تتوقع الشركة تقديم أسعار لعملائها تتناسب بشكل معقول مع الأسعار التي تقدمها أطراف مقابلة أخرى، ومع ذلك، قد تختلف هذه الأسعار. لا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن عدم تنفيذ الأوامر/الطلبات، ولا تقدم أي تعهدات أو ضمانات أو ضمانات بأولوية أوامر/طلبات العميل على أوامر/طلبات العملاء الآخرين. يتحمل العميل المسؤولية المباشرة والشخصية عن الوفاء بالالتزامات بموجب كل معاملة يُبرمها مع الشركة، كما يُعوّض العميل الشركة عن جميع الالتزامات والخسائر والنفقات و/أو التكاليف من أي نوع أو طبيعة، والتي قد تتكبّد كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لأي إخفاق من جانب العميل في الوفاء بأي التزامات.

3. القواعد واللوائح المعمول بها

3.1 تخضع جميع الأوامر و/أو الطلبات التي يتم إدخالها لغرض شراء أو بيع الأدوات المالية، وجميع العمليات التي يتم تنفيذها لحسابات العميل، للنظام الأساسي واللوائح والقواعد والأعراف والممارسات (ويُشار إليها مجتمعة بـ "القواعد") المعمول بها في الأماكن التي يتم فيها تنفيذ تلك العمليات، وكذلك للقوانين والأنظمة الصادرة بموجبها (ويُشار إليها مجتمعة بـ "القوانين").

3.2 لا تتحمل الشركة أي مسؤولية تجاه العميل نتيجة أي إجراء تتخذه الشركة أو وكلائها امتثالاً لأي من القواعد أو القوانين المشار إليها أعلاه. وقد وردت هذه الفقرة حصرياً لحماية ومصلحة الشركة، ولا يُعد أي إخفاق من قبل الشركة أو وكلائها في الامتثال لأي من تلك القواعد أو القوانين سبباً لإعفاء العميل من أي التزام مترتب عليه بموجب هذه الاتفاقية، ولا يُفسّر على أنه ينشئ أي حقوق للعميل ضد الشركة بموجب هذه الاتفاقية.

3.3 في حال تبين أن أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية يتعارض، بعد إبرامها، مع أي مطلب صادر عن جهة رقابية و/أو مع أحكام القانون، تلتزم الشركة بتحديث شروط وأحكام هذه الاتفاقية بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية الجديدة و/أو أحكام القانون، على أن تسري هذه التعديلات تلقائياً على العلاقة بين الشركة والعميل.

3.4 يجوز للشركة الاحتفاظ بأموال نيابة عن العميل لدى بنوك أو جهات أخرى تختلف عن الجهة التي استخدمها العميل لتحويل الأموال إلى الشركة. وفي مثل هذه الحالات، يسري النظام القانوني والتنظيمي المطبق على أي من تلك البنوك أو الجهات في حال تعرضها للإعسار أو لأي إجراءات مماثلة أخرى.

3.5 لا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن إعسار أي طرف ثالث مشار إليه في هذه الاتفاقية، أو عن أفعاله أو امتناعاته، ولا عن أي قوانين مفروضة في أي دولة في أي وقت، متى كانت الشركة لا تملك السيطرة على ذلك، وكذلك عن أي أحداث قوة القاهرة.

4. توفير المعلومات

4.1 يوافق العميل في أي وقت بتوفير المعلومات التي قد يطلبها الفريق الأول من أجل الإمتثال للقانون والقوانين الأخرى في الوقت المحدد وكذلك يتعهد العميل بالكشف عن أي تغييرات أو تحديثات على تلك المعلومات. قد يؤدي عدم تزويد الشركة بالمعلومات المحدثة إلى تعليق الحسابات أو إغلاقها.

4.2 يقر العميل أيضاً بأن الشركة قد تستخدم هذه المعلومات لغرض إجراء الأبحاث الخاصة بها أو أي شخص ثالث، وذلك من أجل التحقق من هوية العميل وجمع المعلومات ذات الصلة لاستكمال الملف المالي للعميل. يجوز للعميل أن يطلب أي معلومات حول خبرة الشركة وتاريخها.

5. تعليمات ووثائق هيئة الأوراق المالية الأردنية كما في 30.06.2022:

بناءً على **تعليمات** هيئة الأوراق المالية الأردنية، يجب على الشركة التأكد من أن العميل قد استلم و راجع النشرة الإرشادية التابعة لهيئة الأوراق المالية الأردنية، وأنه أقر باستلام ما سبق ذكره، وأنه وافق على إقرار التعامل بالرافعة المالية أدناه. تحقيقاً لهذه الغاية، من خلال قبول العملاء لاتفاقية حساب العميل (إما إلكترونياً أو غير ذلك)، ويقدمون بموجبه الموافقة لما هو مذكور أدناه.

إقرار وتعهد خاص بالاتفاقية و النشرة الإرشادية

"بالإشارة الى اتفاقية التعامل في البورصة الأجنبية الموقعة من قبلي أنا العميل لدى السادة شركة سيلدون للاستثمارات ليمتد (الأردن)، أقر بأنني قد اطلعت على تعليمات تنظيم تعامل شركات الخدمات المالية بالبورصة الأجنبية النافذة وعلى كافة بنود الاتفاقية وملاحقها وعلى النشرة الإرشادية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية وحصلت على نسخة من هذه الوثائق، كما اتعهد بالالتزام بالتعليمات النافذة وبأي تعديلات قد تطرأ عليها من قبل مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية وتوفير أوضاعي طبقاً لذلك."

النشرة الإرشادية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية:

عزيزي المستثمر:

تهدف هذه النشرة الى تعريفك بالتعامل في البورصة الأجنبية والمخاطر المتعلقة به لذا احرص على قراءة بنودها التالية بتمعن:

- 1- إن السند القانوني الناظم لتعاملك من خلال شركات الخدمات المالية في البورصات الأجنبية هو قانون تنظيم التعامل في البورصات الأجنبية وكذلك تعليمات تنظيم تعامل شركات الخدمات المالية بالبورصات الأجنبية والمقرة بموجب قرار مجلس المفوضين رقم (290/2019) تاريخ 27/11/2019 وكلاهما منشور على موقع الهيئة الإلكتروني (www.jsc.gov.jo) ، وعليك الاطلاع عليهما.
- 2- عليك التأكد من حصول الشركة التي ترغب بالتعامل معها على ترخيص من قبل هيئة الأوراق المالية وكذلك الموافقة على مزاولة أعمال الخدمات المالية المرخصة.
- 3- تنظم العلاقة ما بينك وبين الشركة اتفاقية يتوجب عليك قراءة بنودها وملاحقها والتأكد من فهمك لكافة بنودها قبل التوقيع عليها.
- 4- التأكد من حصولك على نسخة من اتفاقية التعامل وملاحقها.
- 5- التأكد من كافة العمولات والرسوم التي سيتم استيفائها منك مقابل تعاملاتك على أن تكون موثقة ضمن اتفاقية التعامل أو ملاحقها.
- 6- التأكد من تنفيذ أوامر البيع والشراء خلصتك أولاً بأول.
- 7- التأكد من معرفتك التامة بإجراءات الشركة في عمليات السحب والإيداع والتحقق من تنفيذها أولاً بأول.
- 8- قبل قيامك بالتعامل في البورصة الأجنبية عليك تحديد السياسة الاستثمارية التي ترغب التعامل بها.
- 9- عليك التأكد من آلية تسجيل ملكية الشراء حيث سمحت التعليمات المشار لها في البند (1) أعلاه تسجيل الملكيات باسم الوسيط المحلي لصالح عملائه لدى الوسيط الأجنبي من خلال ما يسمى بالحسب المجمع، وهذا الأمر قد يعرضك لمخاطر منها إيقاع الحجر أو الرهن على الحسب.
- 10- عليك أن تعلم بأن العديد من المخاطر قد تواجهك عند التعامل في البورصات الأجنبية منها على سبيل المثال:
 - مخاطر افلاس الوسيط الخارجي.
 - مخاطر اسعار الصرف.
 - مخاطر سياسية وتشريعية خاصة بالأسواق التي تم التعامل من خلالها.
 - مخاطر الانزلاقت السعريّة.
- 11- احرص قدر الامكان على التأكد من إغلاق مراكزك المالية قبل نهاية آخر يوم تداول في الاسبوع تجنباً لخطر الانزلاقات السعريّة (Slippage).
- 12- لا تستثمر في اموالك التي قد تحتاجها وقت الاستثمار لأنها ستكون معرضة للخسارة.
- 13- استخدم التداول بالرافعة المالية (leverage) بحكمة حيث ان الرافعة سلاح ذو حدين فكما ستمنحك فرصة للربح المضاعف فهي تعرضك للخسارة المضاعفة.
- 14- التأكد من تغذية حسابك أولاً بأولاً تجنباً لإغلاق مراكزك تلقائياً عند الانخفاض عن نسبة الهامش المبينة ضمن الاتفاقية الموقعة ما بينك وبين الشركة أو ضمن ملاحقها.
- 15- التأكد من السياسة المتبعة لدى الشركة فيما يتعلق بفروقت الأسعار (Spread) والمبينة ضمن الاتفاقية الموقعة ما بينك وبين الشركة أو ضمن ملاحقها.

إقرار التعامل بالرافعة المالية:

"استناداً لأحكام المادة (3/16) من تعليمات تنظيم تعامل شركات الخدمات المالية بالبورصة الأجنبية النافذة

أقر أنا العميل لدى شركة سيلدون للاستثمارات ليمتد (الأردن) برغبتي بالتعامل بنسبة رافعة مالية لغاية 1:100 لعقود العملات (الفوركس)، و العقود مقابل الفروقت على العملات و المعادن، وذلك على مسؤوليتي الشخصية دون تحمل الشركة أي تبعات. كما وأقر بأنني على علم ودراية بآلية التعامل من خلال الرافعة المالية والمخاطر الجمة التي سأتعرض لها في حل الخسارة والتي قامت الشركة المذكورة بإعلامي بها."

يتم تعريف الرافعة المالية على أنها رأس مال مقترض، يستخدم لزيادة أو تقليل العائد المحتمل على الاستثمار. يوافق العميل ويقر بأن التداول على الهامش يعتمد على الرافعة المالية المطبقة على حسابات العميل. كلما زادت الرافعة المالية، ارتفع مستوى المخاطرة وزادت احتمالية تحقيق عائد مريح أو خسارة .

الرافعة المالية عرضة للتغيير. يجوز للشركة، في أي وقت ، وفقًا لتقديرها الخاص ، تقليل الرافعة المالية المطبقة على حسابات العميل عن طريق إخطار العملاء بهذه التغييرات.

كما يُقر العميل أيضًا بأن نسبة الرافعة المالية 1:100 مخصصة حصراً لعقود الفروقات على العملات والمعادن. قد تختلف مستويات الرافعة المالية للفئات الأخرى من عقود الفروقات. لمزيد من المعلومات حول الرافعة المالية المطبقة على كل أداة على حدة، يُرجى زيارة موقع الشركة الإلكتروني: <https://ar.windsorbrokers.com/leverage-details>.

6. الرافعة المالية

6.1 يُقصد بالرافعة المالية رأس المال المقترض المستخدم لزيادة أو تقليص العائد المحتمل على الاستثمار. ويقر العميل ويوافق على أن التداول بالهامش يقوم على الرافعة المالية المطبقة على حساباته/حساباته. وكلما ارتفعت نسبة الرافعة المالية، ارتفع مستوى المخاطر، وازدادت احتمالية تحقيق عائد ربحي أو تكبد خسارة.

6.2 تخضع الرافعة المالية للتغيير. ويجوز للشركة، في أي وقت ووفقًا لتقديرها المطلق، زيادة أو تخفيض الرافعة المالية المطبقة على حساب العميل/حساباته، وذلك بعد إشعار العملاء بتلك التغييرات.

7. الرسوم / التكاليف / العمولات / رسوم اضافية/المصروفات من قبل العميل

7.1 يوافق العميل ويؤكد التزامه و دفع ما يلي:

- أ. أي رسوم، عمولات، رسوم مضافة، تطبق على أدوات مالية محددة وحسابات للعميل ذات صلة فيما يتعلق بتنفيذ الصفقات؛
- ب. أي رسوم / تكاليف تتعلق بإجراء صفقات مفتوحة على أدوات مالية محددة؛
- ج. أي رسوم / تكاليف متعلقة بتجديد الأدوات المالية (Rolling over) ؛
- د. أي رسوم / تكاليف متعلقة بالحسابات غير النشطة؛
- هـ. الرسوم المتعلقة بالتحويل بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التكلفة أو الرسوم المطبقة على الودائع، السحوبات وعمليات السحب المرتجعة، إصدار و إعادة إصدار الشيكات؛ يجوز للشركة ، وفقًا لتقديرها الخاص ، تطبيق رسوم المعاملات (الإيداع / السحب) الممنوحة للعميل إذا اعتقد أن الغرض من الإيداع لا يفي بالغرض من حساب التداول أو يتوافق معه.
- و. فرق السعر بين البيع والشراء، إضافات أو تخفيضات سعرية عند مقارنته بالأسعار التي تتلقاها الشركة أو تتوقع تلقيها، عند تغطية صفقاتها مع طرف مقابل آخر ؛
- ز. تحويل العملة المتعلقة بتكاليف التداول والعمولات والأرباح / الخسائر التي حدثت من أنشطة التداول.
- ح. تحويل العملة المرتبطة بالمبالغ المستلمة بعملة مختلفة عن العملة الأساسية المستخدمة من قبل الحسابات.
- ط. أي رسوم / تكاليف تطلبها الهيئة التنظيمية و / أو المتطلبات القانونية؛
- ي. أي ضرائب أو تكاليف أخرى قد تكون موجودة ولم يتم تطبيقها من قبل الشركة؛
- ك. مبلغ أي خسارة قد تنجم عن المعاملات التي تجريها الشركة نيابة عن العميل، بما في ذلك أي عجز في الرصيد ؛
- ل. أي مبالغ ذات صلة تتعلق باشتراكات العميل في البورصة.

7.2 ويقر العميل كذلك:

- أ. ما لم ينص خلاف ذلك، فإن الأسعار المقدمة للعميل من خلال منصة (منصات) التداول عبر الإنترنت لا تشمل الضرائب والتكاليف التي يمكن تطبيقها على الخدمات التي لا يتم تقديمها أو دفع ثمنها من خلال الشركة.
- ب. لا توجد تكاليف محددة تطبقها الشركة على حسابات العميل لإستخدام منصة (منصات) التداول عبر الإنترنت.
- ج. قد يتم تطبيق رسوم / تكاليف على أنواع محددة من الحسابات، والتي يتم إخطار العميل بها قبل التنفيذ هذه الرسوم.
- د. في الحالات التي لا يتم فيها إبلاغ العميل بالرسوم / التكاليف المحددة للعميل، ولأي سبب كان، يجب على العميل الاستفسار والحصول على تفسير معقول لمثل هذه الرسوم / التكاليف.
- هـ. يتم تطبيق الرسوم والتكاليف والعمولات بشكل منفصل عن السعر المعروض للعميل.
- و. يتم الإفصاح عن فروق الأسعار المتوفرة مع منصة (منصات) التداول عبر الإنترنت.

7.3 يجب على العميل طلب / الحصول على تفسير واضح لجميع شروط وأحكام التداول ، بما في ذلك أي رسوم / تكاليف مطبقة قبل التداول. ولمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع و الرجوع إلى **مخطط المنتج** في الموقع. تكون المعلومات المتعلقة بأي رسوم وتكاليف ومصاريف متاحة دائمًا للعميل في كشوف الحساب. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للعميل طلب هذه المعلومات من الشركة في أي وقت.

7.4 كما يقر العميل ويوافق على أنه سيتم تطبيق رسوم إدارية (على سبيل المثال لمراجعة الحساب والمراقبة وما إلى ذلك) على حساب العميل عند الإنهاء عندما يكون الرصيد أقل من 50 دولارًا أمريكيًا (أو ما يعادله بالعملة). في مثل هذه الحالات، ستقوم الشركة بسحب أي رصيد متبقٍ أدنى من الحد الأدنى ولن تكون ملزمة برد الاموال للعميل.

7.5 حتى في الحالات التي يكون فيها الرصيد أعلى من الحد الأدنى ، تحتفظ الشركة بالحق في تطبيق الرسوم الإدارية عند الإنهاء في الحالات التي قد لا تتمكن فيها وفقًا لتقدير الشركة المعقول من رد أموال العميل ، بما في ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر ، حيث أغلق

العمل الحساب المصرفي في سجلات الشركة أو حيث لا تستطيع الشركة تحديد موقع العمل ، أي خلال فترة ثلاث أشهر من تاريخ اتخاذ قرار إنهاء الحساب.

8. المزايا التقديرية

8.1 يقر العمل ويوافق على أن المزايا المالية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المكافآت، والحوافز، والفوائد أو أي مدفوعات أخرى (ويُشار إليها مجتمعة باسم "المزايا التقديرية")، قد تُضاف إلى حساب العمل من وقت لآخر. ولا تُعتبر هذه المدفوعات التقديرية التزامًا أو ضمانًا من قبل الشركة.

8.2 يقر العمل كذلك، بأن الشركة غير مسؤولة عن بدء أو إدارة أو الاستمرار في تقديم أي مدفوعات تقديرية، كما أنها غير مسؤولة عن وقف أو تقليص أو تعديل هذه المدفوعات. إن وجود أو غياب هذه المدفوعات في حساب العمل لن يغير من شروط هذه الاتفاقية أو يؤثر على التزامات العمل التي تمت بموجبها.

9. مخاطر الخسارة

9.1 جميع الصفقات المنفذة لحسابات العمل، وجميع التقلبات في أسعار السوق للأدوات المالية المدرجة في حسابات العمل، تقع على مسؤولية العمل وحده، ويكون العمل مسؤولاً وحده في جميع الأحوال وفي أي وقت. وبمجرد توقيع هذه الاتفاقية، يقر العمل بأنه راغب وقادر ماليًا على تحمل مثل هذه الخسائر، وأنه يمتلك المعرفة والخبرة اللازمة لفهم طبيعة ومخاطر الأدوات المالية والخدمات، بما في ذلك الخسائر التي قد تتجاوز الهامش المبني أو الإيداع (ما لم توفر الشركة ضمان حماية الرصيد السلبي وفقًا للقانون أو العقد). ولا تكون الشركة مسؤولة عن التزامات الأشخاص الذين تُنفذ معهم صفقات العمل، ولا عن التأخير في الإرسال أو التسليم أو تنفيذ أوامر/طلبات العمل بسبب أعطال في مرافق الاتصالات أو أحداث القوة القاهرة أو أسباب أخرى خارجة عن سيطرتها المعقولة. كما لا تتحمل الشركة أي مسؤولية تجاه العمل عن فقدان أي ودائع هامش يكون نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لإفلاس أو إعسار أو تصفية أو حراسة قضائية أو وصاية أو تحويل لصالح الدائنين لأي بنك أو وسيط مقاصة آخر أو بورصة أو غرفة مقاصة أو كيان مماثل.

9.2 يفهم العمل ويوافق على أن مخاطر الخسارة في تداول الأدوات المالية، مثل عقود الفروقات، قد تكون كبيرة. إن تداول الأدوات المالية ينطوي على درجة عالية من المخاطر وقد لا يكون مناسبًا لجميع المستثمرين؛ وقد تكون الخسارة التي يتكبدها العمل أكبر من مبلغ الاستثمار الأولي، وخاصة عند التداول باستخدام الرافعة المالية. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي حركة بسيطة غير مواتية في السوق على مركز ذي رافعة مالية إلى خسارة 100% من الهامش المستثمر. قبل التداول، يجب على العمل الاستفسار عن أي قواعد ذات صلة بالصفقات المعنية.

9.3 يفهم العمل أن معظم مرافق التداول الإلكتروني تعتمد على أنظمة مكونة من الحاسوب لتمرير الأوامر وتنفيذها ومطابقتها وتسجيلها و/أو مقاصتها. وقد تكون هذه المرافق والأنظمة عرضة لانقطاع مؤقت أو عطل. وقد تخضع قدرة العمل على استرداد بعض الخسائر لقيود على المسؤولية يفرضها مزود النظام أو السوق أو غرفة المقاصة و/أو الشركات الأعضاء.

9.4 يُقر العمل ويؤكد أنه على دراية تامة بجميع المخاطر التي قد تنشأ في حال حدوث تقلبات سلبية في قيمة العملة و/أو زوج العملات. وتُحذر الشركة العمل من المخاطر العالية التي ينطوي عليها التداول، حيث قد يُتكدب خسائر و/أو أضرارًا لبعض أو كل رأس المال/الأموال المستثمرة، وربما تتجاوز المبلغ المُودع أصلًا. جميع المعاملات التي تُنفذ تكون على مسؤولية العمل وحده، وهو مسؤول عنها في جميع الظروف. لن تتحمل الشركة مسؤولية أي تأخير في إرسال أو تسليم أو تنفيذ الطلبات بسبب قوة القاهرة أو أعطال في وسائل الاتصالات أو أي أسباب أخرى خارجة عن سيطرتها المعقولة.

9.5 يفهم العمل ويقبل أن بعض الاستثمارات قد لا تكون قابلة للتسييل إذا كان السوق في الأداة المالية ذات الصلة غير سائل، مما يجعل من الصعب تحديد أو تصفية المخاطر. وقد ينخفض سعر أو قيمة أو دخل أي من الأدوات المالية كما قد يرتفع، وقد لا يسترد العمل المبلغ المستثمر أو قد يُطلب منه دفع المزيد.

10. حماية الأدوات المالية، الأصول والأموال

10.1. قد تحتفظ الشركة، نيابة عن العميل، بأصوله/ممتلكاته و/أو أمواله لدى أمناء الحفظ الذين قد يخضعون للنظام القانوني والتنظيمي المحلي الذي قد ينطبق على أي كيان من هذا القبيل. وبالتالي، في حال حدوث إفلاس أو أي إجراءات مماثلة فيما يتعلق بهذا الكيان، قد يتم التعامل مع أصول العميل/ممتلكاته و/أو أمواله بشكل مختلف عن المعاملة التي كانت ستطبق إذا كانت الأصول/الممتلكات و/أو الأموال محتفظاً بها في ولاية قضائية أخرى.

10.2. لا تتحمل الشركة مسؤولية إفلاس أو أفعال أو إغفالات أي طرف ثالث، المشار إليه في هذه الفقرة، ولا عن أي قانون مفروض في أي دولة من هذه الدول في أي وقت تكون فيه الشركة لا تملك السيطرة على الأمر.

10.3. يقر العميل بأن الشركة قد وضعت تدابير كافية لضمان امتثالها للمتطلبات القانونية لحماية الأدوات المالية والأموال التي تخص العميل. ويفهم العميل أن الشركة، خلال فترة العلاقة التجارية مع العميل، ستحتفظ بسجلات ضرورية لكي تتمكن الشركة من تمييز الأدوات المالية والأموال المحتفظ بها لصالح العميل عن الأدوات المالية والأموال المحتفظ بها من قبل الشركة لصالح عملاء آخرين وعن أدوات الشركة المالية وأموالها الخاصة.

10.4. يتم فصل أموال العميل عن أموال الشركة الخاصة ولا يتم استخدامها لحساب الشركة الخاصة.

10.5. يقر العميل بأن الشركة لن تدفع أي فائدة على الأموال المحتفظ بها نيابة عن العميل أو بموجب هذه الاتفاقية، ويوافق العميل على التنازل عن أي حق في الفائدة على هذه الأموال.

11. التعويض

11.1. يوافق العميل بموجب هذا على تعويض وإبراء ذمة الشركة من أي التزام أو تكاليف أو مصاريف (بما في ذلك أتعاب المحاماة والمصاريف وأي غرامات أو عقوبات قد تفرض بواسطة أي جهة حكومية أو سوق عقود أو بورصة أوراق مالية أو منظمة مقاصة أو أي جهة ذاتية التنظيم) التي قد تتكبدها الشركة أو تفرض عليها في ما يتعلق بحساب العميل أو أي معاملة أو مركز مالي بذلك الحساب. دون تقيد عمومية ما سبق يوافق العميل على أن تعويض الشركة عند طلب ذلك عن أي تكاليف تتكبدها الشركة لتحصيل أي مبالغ مستحقة من قبل العميل بموجب هذه الاتفاقية وأي تكاليف تتكبدها الشركة في الدفاع ضد أي مطالبات مقدمة من قبل العميل بما في ذلك أتعاب المحاماة والفوائد والمصاريف. يوافق العميل ويقر بموجبه بأنه مسؤول عن تكاليفه و / أو نفقاته الخاصة، ما لم يوجه خلاف ذلك من قبل أي محكمة قانونية و / أو هيئة تنظيمية.

يقر العميل على أن جميع المعلومات المقدمة إلى الشركة لأغراض فتح الحساب صحيحة و حقيقية ، وسيقدم العميل جميع المعلومات ذات الصلة فيما يتعلق بمعرفة العميل وخبرته في مجال الاستثمار ذي الصلة بالمنتج و/ أو الخدمة حسب الحالة و وفقاً لطلب الشركة. وفي حالة تقديم العميل لمعلومات غير كافية / خاطئة فيما يتعلق بالمعرفة والخبرة فيما يتعلق بأي منتج و/ أو خدمة ، يتفهم العميل ويوافق على أن هذه المعلومات لن تسمح للشركة بتحديد ما إذا كانت خدمة (خدمات) الاستثمار و/أو الأداة (الأدوات) المالية التي يتم تصورها مناسبة للعميل.

لا تقدم الشركة أي ضمان فيما يتعلق بأداء أو ربحية أي أداة مالية لكي يتمكن العميل من تحقيق مستوى من الدخل أو الربح. لن تكون الشركة مسؤولة عن أي خسارة أو خسارة في الفرص، في الحالات التي يمكن خلالها زيادة قيمة الأدوات المالية والأصول و/أو الأموال، ولا لأي انخفاض في قيمة ذلك، ولا لأي خسارة تنشأ عن أخطاء في الواقع أو الحكم أو أي إجراء يتم اتخاذه أو إغفاله .

11.2. يقر العميل ويوافق بأن الشركة لا تقدم استشارات قانونية أو ضريبية أو مالية ولا ينبغي اتخاذ أي استثمار أو أي قرارات أخرى ان تتخذ فقط على اساس المعلومات التي تمت الحصول عليها من الشركة وتوصي الشركة العميل في الحصول على هذه المشوره من المختصين.

10.3. ان جميع المعلومات والاراء التي تصدر عن الشركة هي من مصادر يعتقد انها موثوقة وبحسن نية، الا انها لا تقدم أي تعهد او ضمان صريح او ضمني بشأن دقتها او اكتمالها. جميع المعلومات المقدمه من قبل الشركة تمثل وجهات النظر الحالية ويتم توفيرها بموجب واجب العناية المعقولة ولا تكون الشركة مسؤولة عن اي اضرار مباشرة او غير مباشرة قد تنشأ من استخدام تلك المعلومات او قبولها من قبل العميل، يوافق العميل أيضاً على ان اي معلومات عن الادوات المالية بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر فئات ومخصصات الاصول وما شابه ذلك هي فقط ارشادية، وأن الشركة لا تتحمل اي التزام لضمان ان مثل هذه المعلومات قد تجلب انتباه العميل.

11.4. لا تكون الشركة مسؤولة عن أي ضرائب يتم تقييمها أو واجبة الدفع مباشرة أو بشكل غير مباشر من قبل العميل أو عن أي خسارة أو نفقات تكبدها العميل فيما يتعلق بشأن أي تقييم من هذا القبيل. إذا تم تقييم الشركة، في أي وقت، لفرض الضرائب فيما يتعلق بأصول العميل أو دخله أو أنشطته أو إقامته، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي مطالبة باسترداد الأموال المدفوعة إلى العميل، أو ما يزيد على المبالغ التي ينبغي أن تكون فعلياً قد سددت، ويتعهد العميل بتعويض الشركة فيما يتعلق بالضرائب ذات الصلة، بالإضافة إلى جميع النفقات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي رسوم قانونية. يكون العميل هو المسؤول الوحيد عن ادارة الشؤون الضريبية، والشركة لا تكون مسؤولة عن أي عواقب ضريبية يتم فرضها من السلطات الرسمية.

11.5 بالإضافة إلى ذلك، لن تكون الشركة مسؤولة عن أي خسارة أو مصروفات يتكبدها العميل، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الإعسار أو أي تقصير آخر من الطرف المقابل أو الوصي، ما لم تنشأ مثل هذه الخسارة أو النفقات من إهمال، أو التقصير المتعمد أو الاحتيال. دون المساس بما سبق، يوافق العميل أن يسدد للشركة أي تكاليف، أو خسارة أو مسؤولية أو نفقات التي قد تتعرض لها الشركة أو تتكبدها، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، في اتصال مع أو نتيجة لفشل العميل في أداء أو تأخير في تنفيذ أي التزامات ناشئة من هذه الاتفاقية.

11.6 لا تقدم الشركة أي ضمان بشأن أداء أو ربحية أي أداة مالية من أجل تمكين العميل من تأمين مستوى من الدخل أو الأرباح الرأسمالية.

11.7 لن تكون الشركة مسؤولة عن أي خسارة أو فقدان للفرص، حيث كان من الممكن أن تزيد قيمة الأدوات المالية أو الأصول و/أو الأموال، ولا عن أي انخفاض في قيمة هذه الأدوات أو الأصول و/أو الأموال، ولا عن أي خسارة ناتجة عن أخطاء في الواقع أو الحكم أو أي إجراء تم اتخاذه أو لم يتم اتخاذه، بأي شكل من الأشكال، سواء كانت خسارة مباشرة أو غير مباشرة أو مالية أو تبعية مهما كانت الأسباب، باستثناء إلى الحد الذي يتسبب فيه أي خطأ أو فعل أو إغفال من الشركة نتيجة للإهمال أو التقصير المتعمد أو الاحتيال.

11.8 علاوة على ذلك، يقر العميل ويوافق على أن بدء أي معاملة في أي من حساباته بعد تقديم شكوى و/أو مطالبة أخرى بشأن حساباته يعني قبوله لحالة الحساب اعتباراً من تاريخ تقديم الشكوى. إن تنفيذ هذه المعاملات من قبل الشركة، بعد البدء من قبل العميل، سيعتبر مقابلاً متبادلاً لحل المطالبة. بالإضافة إلى ذلك، يتعهد العميل بعدم السعي لإعادة فتح القضية بعد هذا الحل، مؤكداً بذلك فهمه و التزامه بنهاية عملية التسوية.

12. التسجيل

12.1 يدرك العميل أن جميع المحادثات المتعلقة بحساب (حسابات) العميل، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أمر/أو أوامر الحصول على الأدوات المالية و / أو التحويلات المالية بين العميل و الشركة، يتم تسجيلها بواسطة الشركة، ويتنازل عن أي حق في الاعتراض على تلك التسجيلات و/أو استخدامها من قبل الشركة في أي إجراء تراه الشركة مناسباً.

12.2 يوافق العميل على أن الشركة تسجل التواصل بين الأطراف بما في ذلك المحادثة (المحادثات) الهاتفية و رسائل البريد الإلكتروني، الدردشة أو أي وسائل أخرى يمكن استخدامها بين العميل و الشركة و/أو تلك الملاحظات المكتوبة أو خلال المحادثات وجهاً لوجه و يوافق العميل على أن هذا التسجيل (التسجيلات) يظل ملكاً للشركة ويمكن استخدامه كدليل لإثبات أي التزام قانوني.

12.3 يقر العميل كذلك بأن التسجيلات الحالية للمحادثات / المحادثة وسجلات حركة البيانات، وتنفيذ وتوثيق الاتصالات / المحادثة وتنفيذ المعاملات حيث تشكل هذه التسجيلات دليلاً لكشف و / أو إثبات وجود التعامل و / أو أي نشاط آخر يعتبر مخالفاً للمتطلبات التشريعية، من المفهوم أنه يمكن استخدام التسجيلات الحالية للاتصال / المحادثة، بما في ذلك الاتصالات / المحادثة الإلكترونية وسجلات حركة البيانات، بواسطة الشركة للأغراض القانونية.

12.4 يوافق العميل ويؤكد على أنه يجب عليه فقط استخدام قنوات الاتصال الرسمية المتفق عليها بين العميل و الشركة للتواصل مع الموظفين المعنيين.

12.5 يتنازل العميل أيضاً عن جميع حقوقه في الاعتراض على قبول التسجيلات في أي مسائل و / أو إجراءات قانونية، في أي وقت معين أو في أي ولاية قضائية.

13. العملة الأجنبية

13.1 في حالة تنفيذ أي معاملة لحساب العميل في أي من البورصات الأجنبية يتم تسوية المعاملات فيها بعملة أجنبية من خلال منصة التداول عبر الإنترنت، أو يتم عرض العملة الأساسية للحساب (الحسابات) عن طريق أي ربح أو خسارة قد تنشأ نتيجة لتذبذب في سعر صرف بين العملة المتداولة والعملة الأساسية للحساب (الحسابات) بالكامل وعلى مسؤولية العميل وبموجب هذا يحق للشركة تحويل الأموال في حساب العميل (حساباته) إلى هذه العملات الأجنبية ومنها على هذا النحو معدل تحويل سعر العملة على أساس سعر السوق السائد زائد/ناقص 1% حتى 2%. على سبيل المثال، إذا كان لدى العميل مركز مقوم بالدولار الأمريكي وكانت عملة الأساس في الحساب هي اليورو، فإن انخفاض قيمة الدولار مقابل اليورو قد يقلل أو يلغي أي ربح محقق من التداول، أو يزيد من الخسارة، حتى إذا بقيت قيمة المركز بالدولار دون تغيير .

13.2 وفي الحالات التي يتم فيها تنفيذ معاملات لحساب (حسابات) العميل وتسويتها بعملة أجنبية، حيث لا يتم إجراء التبادل بواسطة الشركة، يقر العميل بموجب هذا ويوافق على أن الشركة ليست مسؤولة عن هذا التحويل .

14. سياسة تنفيذ الأوامر

اعتمدت الشركة ترتيبات لتنفيذ الأوامر تهدف إلى تحقيق نتائج عادلة ومعقولة للعملاء، مع مراعاة اعتبارات التنفيذ ذات الصلة مثل السعر والتكاليف وسرعة التنفيذ. ويتم التعامل مع الأوامر وفقاً لهذه الترتيبات وبما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية المعمول بها، وبهدف ضمان تنفيذ متنسق ومناسب في ظل ظروف السوق السائدة.

أنواع الأوامر في تداول عقود الفروقات (CFDs)

أوامر السوق (Market Orders)

تعليمات لشراء أو بيع عقد فروقات فورًا بالسعر السائد في السوق، مما يؤدي إلى فتح مركز تداول. يتم شراء عقود الفروقات بسعر الطلب (ASK) وبيعها بسعر العرض (BID). ويمكن إرفاق أوامر إيقاف الخسارة (Stop Loss) وجني الأرباح (Take Profit).

الأوامر المعلقة (Pending Orders)

تعليمات لشراء أو بيع عقد فروقات عند وصول السعر إلى مستوى سعري محدد مسبقًا. وتشمل أوامر Buy Stop و Buy Limit و Sell Stop و Sell Limit. ويتم تنفيذ هذه الأوامر عند أول سعر متاح فور وصول السعر إلى المستوى المستهدف. ويمكن إرفاق أوامر إيقاف الخسارة وجني الأرباح. تبقى الأوامر سارية إلى حين إلغائها، وتنتهي تلقائيًا إذا كانت مرتبطة بأداة مالية لها تاريخ انتهاء أو بشرط صلاحية حتى تاريخ محدد (Good Till Date – GTD).

جني الأرباح (Take Profit)

أمر يهدف إلى إغلاق المركز عند مستوى ربح محدد. ويتم التحقق من أمر جني الأرباح مقابل سعر العرض (BID) للمراكز الشرائية (ويُحدّد فوق سعر العرض الحالي)، ومقابل سعر الطلب (ASK) للمراكز البيعية (ويُحدّد دون سعر الطلب الحالي).

إيقاف الخسارة (Stop Loss)

أمر يُستخدم للحد من الخسائر عند تحرك الأسعار بشكل غير مواتٍ. ويتم التحقق من أمر إيقاف الخسارة مقابل سعر العرض (BID) للمراكز الشرائية (ويُحدّد دون سعر العرض)، ومقابل سعر الطلب (ASK) للمراكز البيعية (ويُحدّد فوق سعر الطلب).

15. متطلبات الهامش

14.1 يعتبر متطلبات الهامش ضمانًا لكل مركز / صفقة مفتوحة وتعتمد على الرافعة المالية المطبقة على حسابات العميل. يوافق العميل على الحفاظ في جميع الأوقات، دون طلب من الشركة، بمتطلبات الهامش للمراكز/الصفقات المفتوحة الموجودة في حسابات العميل. ويحافظ العميل، في جميع الأوقات، بهذا الهامش أو الضمان لحسابات العميل، حسب الطلب. يتم إجراء إيداعات الهامش عن طريق تحويل بنكي للأموال المتاحة فورًا، أو بوسائل أخرى توجهها الشركة، وتُعتبر متاحة عند استلامها من قبل الشركة.

14.2 الحسابات التي تنخفض فيها مستوى الهامش إلى 100% أو أقل من الهامش المطلوب تعتبر في حالة "نداء الهامش". يجب دعم الحسابات الموجودة على "نداء الهامش" بأموال إضافية أو تقليل تعرضها عن طريق إغلاق و/أو "التحوط" للمراكز المفتوحة لزيادة مستوى الهامش، وإزالة الحساب من حالة نداء الهامش. يكون مستوى الهامش مرئيًا دائمًا على منصة التداول.

14.3 لن يتلقى العميل أي إشعار أو رسالة تعلمه بأن حسابه قيد نداء الهامش. تقع على عاتق العميل وحده مسؤولية أن يكون دائمًا على دراية بمستوى الهامش الخاص به ويتصرف وفقًا لذلك لتجنب المزيد من التخفيض في مستوى الهامش الخاص به، والذي قد يؤدي إلى "تصفية إجبارية/Stop Out" محتملة.

14.4 يوافق ويؤكد العميل بأن متطلبات الهامش قد تتغير من قبل الشركة، مع أو بدون إشعار، وأن هذا التغيير سيكون قابلاً للتطبيق على المراكز/الصفقات المفتوحة الحالية وكذلك على الصفقات التي ستتم في المستقبل. في الحالات التي لا يفي فيها العميل بالتزاماته تجاه متطلبات الهامش، تصبح حسابات العميل خاضعة لنشاط "التصفية الإجبارية/Stop Out" وبالتالي قد يتم تحوط المراكز/الصفقات المفتوحة جزئيًا أو كليًا و/أو إغلاقها/تصفيتها من قبل الشركة. تعتمد مستويات الأسعار التي يجوز للشركة من خلالها التحوط و/أو تصفية المراكز/الصفقات المفتوحة على أسعار السوق السائدة و/أو آخر الأسعار المتاحة للأدوات المالية المحددة.

16. تصفية المراكز المالية

للشركة الحق في تصفية المراكز المالية للعميل/المعلاء في أي من الحالات التالية:

- إخفاق العميل في إيداع الهامش في الموعد المحدد أو في الاحتفاظ بنسبة الهامش أو مبلغ ادناه و أي مبلغ محدد في هذه الاتفاقية.
- وفاة العميل (إذا كان فردًا) ، أو تم الإعلان عن عدم كفايته قضائيًا ، أو وضعه تحت وصاية أو (إذا كان كيانًا) سيتم حله أو إنهائه أو وضعه تحت وصاية.
- رفع دعوى بموجب قانون الإفلاس و/أو أي تشريع، أو التنازل لصالح الدائنين، أو طلب حارس قضائي، أو الحافظ الامين، أو وصي من قبل العميل أو ضده .
- يُفرض الحجز على حساب (حسابات) العميل.

هـ. يتم تحديد الممتلكات المودعة كضمان من قبل الشركة وفقاً لتقديرها الخاص، بغض النظر عن أسعار السوق الحالية، على أنها غير كافية لتأمين الحساب (الحسابات) بشكل صحيح ؛ أو
و. في أي وقت ترى الشركة أنه ضروري لحمايتها لأي سبب من الأسباب، يجوز للشركة ، بالطريقة التي تراها مناسبة، إغلاق مركز / صفقة (صفقات) العمل المفتوحة كلياً أو جزئياً، بيع أي من أو كل ممتلكات العمل التي تحتفظ بها الشركة ، أو شراء أي أوراق مالية أو أدوات مالية أو أي ممتلكات أخرى لحساب (حسابات) العمل ، ويجوز له إلغاء أي طلب / طلبات معلقة والتزامات قدمتها الشركة للعمل.

قد يتم إجراء هذا البيع أو الشراء أو الإلغاء وفقاً لتقدير الشركة دون الإعلان عن ذلك وبدون إشعار العمل أو مقدم الأعمال و/ أو الوكيل و/ أو الممثل ودون إذن مسبق أو طلب على الهامش أو الدفع أو استدعاء أي نوع على العمل. يجوز للشركة بيع أو شراء كل أو أي جزء منه بدون أي حق في الاسترداد. من المفهوم أن الطلب المسبق أو المكاملة أو الإشعار المسبق بوقت ومكان هذا البيع أو الشراء لن يكون تنزلاً عن حق الشركة في البيع أو الشراء دون طلب أو إشعار كما هو منصوص عليه في هذه الوثيقة. مع مراعاة القوانين والقواعد المعمول بها، ومن أجل منع التداول غير المسموح به في حسابات المدين / العجز، فإن الأرباح الناتجة عن أي معاملات يتم تنفيذها بدون إذن صريح من الشركة، لحساب العمل المدين / المدين في وقت الطلب / الطلبات يتم وضعها لحساب الشركة إذا اختارت الشركة ذلك وفقاً لتقديرها. يتحمل مقدم الأعمال و/ أو الوكيل و/أو الممثل إن وجدت، والعمل، القرار الذي تتخذه الشركة وفقاً لتقديرها الخاص، بالتضامن والتكافل مع الخسائر في أي من هذه المعاملات. يظل العمل مسؤولاً ويدفع للشركة مبلغ أي نقص في أي حساب (حسابات) للعمل لدى الشركة ناتج عن أي معاملة موصوفة أعلاه. يجب أن يكون تحديد الشركة للقيمة السوقية الحالية ومقدار الهامش الإضافي و / أو التغيير نهائياً ولا يجوز للعمل الطعن فيه.

17. قيود التداول

17.1 يوافق العمل ويقر بأن الشركة، في أي وقت ووفقاً لتقديرها المطلق، قد تفرض حداً على عدد المراكز/الصفقات المفتوحة التي يجوز للعمل الاحتفاظ بها أو الحصول عليها لدى الشركة. قد تطبق حدود يومية للتداول وسقوف للمراكز، وقد تخضع الصفقات الكبيرة أو غير المعتادة لمراجعة إضافية و/أو تتطلب موافقة مسبقة من الشركة. ولا تكون الشركة ملزمة بتنفيذ أي صفقة لحسابات العمل إذا كانت ستنتهك مراكز/صفقات تتجاوز الحد الذي وضعته الشركة. ويوافق العمل على عدم تجاوز حدود المراكز/الصفقات المقررة لأي سوق عقود أو نوع حساب، سواء تصرف بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين في أي وقت.

17.2 تحتفظ الشركة حسب تقديرها المطلق بالحق في تغيير الرافعة المالية المطبقة على حسابات العملاء شريطة أن يكون مجموع المراكز المفتوحة من قبل حساب العمل وصلت إلى الحد أو في الحالات التي يكون فيها العمل قد تعمد و / أو بشكل ممنهج / استراتيجي التداول أو اتباع سلوك آخر محتمل مع محاوله لاستغلال القدرة على استخدام التداول الهامشي مع الهدف من زيادة العائد المحتمل للاستثمار، في حين أن مثل هذا النشاط تلقائياً يزيد من مستوى المخاطر وإمكانية الخسارة.

18. الأخطاء

18.1 من الممكن أن تحدث أخطاء في أسعار الأدوات المالية التي تقدمها الشركة أو مقدمي الخدمات بسبب ظروف السوق المحددة أو أعطال في النظام، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ، أخطاء في الخلاصات المستلمة من مزودي البيانات أو الأطراف المقابلة أو عدم السيولة أو أي أسباب أخرى. في مثل هذه الظروف، ومن دون المساس بأي حقوق قد تكون لها بموجب القانون ، لن تكون الشركة ملزمة بأي عقد يفترض أنه تم إبرامه (سواء أكدته الشركة أم لا) بسعر:

أ. كانت الشركة قادرة على الإثبات للعمل بأن السعر كان غير صحيح بشكل واضح وقت إجراء المعاملة؛ أو

ب. كان أو كان يجب أن يكون العمل على علم بشكل معقول بأنه غير صحيح وقت إجراء المعاملة.

18.2 في الحالات المذكورة أعلاه، تحتفظ الشركة بالحق في إما:

أ. إلغاء المعاملة تماماً،

ب. تصحيح / تعديل السعر الخاطئ الذي تم عنده تنفيذ المعاملة (المعاملات) إلى السعر الذي قامت فيه الشركة بالتحوط للمعاملة،

ج. تصحيح السعر الخاطئ بدلاً من ذلك على القيمة السوقية العادلة للسعر، على النحو الذي تحدده الشركة، وفقاً لتقديرها الخاص، في وقت حدوث هذا الخطأ.

18.3 في الحالات التي تمثل فيها أسعار السوق السائدة أسعاراً مختلفة عن الأسعار المعروضة على منصة (منصات) التداول عبر الإنترنت، ستسعى الشركة لتنفيذ معاملة (معاملات) على أسعار السوق السائدة أو قريبة منها، أو بالأسعار التي تراها الشركة ليكون معقولاً.

18.4 قد يحدث خطأ في كتابة أو تقديم عرض خاطئ عبر الهاتف و/أو الوسائل الإلكترونية. في مثل هذه الحالات، لن تتحمل الشركة المسؤولية عن أي أخطاء ناتجة قد تظهر في حسابات العمل، وتحتفظ الشركة بالحق في إجراء التصحيحات أو التعديلات اللازمة فيما يتعلق بالحسابات المعنية.

18.5 قد تؤثر أي أخطاء (كما هو موضح في هذه الفقرة) سلباً على الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة في الحسابات. يوافق العمل صراحةً على أن الشركة لن تكون مسؤولة عن أي تأثير سلبي من هذا القبيل، وأن حدوث أخطاء في التسعير لا يمنح العمل الحق في استرداد أي أرباح تم توليدها من مثل هذه الأخطاء، سواء من قبل الشركة أو من قبل مزودي تأمين الشركة.

19. ممارسات التداول المسببة

19.1 يتعهد العميل بعدم التصرف بأي شكل من الأشكال بشكل غير قانوني بموجب هذه الاتفاقية.

19.2 يوافق العميل على عدم الدخول عمدًا في عمليات تداول بدون مخاطرة وعدم التداول بطريقة قد تصل إلى حد أي نوع من إساءة استخدام السوق و / أو التلاعب (إما من قبل العميل نفسه أو العمل بالاشتراك مع شخص آخر)، على سبيل المثال ، عن طريق الدخول إلى السوق في اتجاهات متعكسة قبل حدث كبير ، والذي من المتوقع أن يسبب تقلبات عالية في السوق.

19.3 وبالمثل ، فإن الممارسات التي تهدف عن عمد إلى استغلال الحماية من الرصيد السالب تعتبر مسيئة وبالتالي فهي غير مقبولة من قبل الشركة.

19.4 علاوة على ذلك ، يدرك العميل أن التعامل بسوء نية في الأسواق المالية والتي تشمل السلوك غير القانوني في البورصات الأجنبية على سبيل المثال لا الحصر التداول من الداخل، والكشف غير القانوني عن المعلومات الداخلية والتلاعب بالسوق يعرضه للمسائلة القانونية، وعليه يتعهد العميل أيضاً بعدم التصرف بأي طريقة غير مشروعة بموجب هذه الاتفاقية.

19.5 لا يُسمح أو يُقبل باستخدام استراتيجيات التداول التي تهدف إلى استغلال الأخطاء في الأسعار و/أو إتمام المعاملات بأسعار لا تمثل القيمة السوقية.

19.6 دون الإخلال بما ورد أعلاه، تُرد قائمة غير حصرية تتضمن أمثلة على استراتيجيات وممارسات تداول غير سليمة تعتبرها الشركة مسيئة، وذلك في الملحق (1) المرفق بهذه الاتفاقية (استراتيجيات التداول المسببة). ويقر العميل ويوافق على أن هذه القائمة وردت لأغراض توضيحية فقط، ولا تحد من حق الشركة في تقييم سلوك التداول الخاص بالعميل على أساس شامل ومتكامل.

19.7 تحتفظ الشركة بالحق في التصرف بناءً على العملاء الذين يبين أنهم يستخدمون أي تداول بسوء نية أو أي استراتيجيات تداول مسيئة، سواء باستخدام تقنية متطورة أو طرق يدوية عندما يكون هذا التداول قائماً على أخطاء.

19.8 حسابات تداول العملاء التي تبين أنها تستخدم استراتيجيات تداول مسيئة، مرتبطة بالخوارزمية و / أو التداول عالي التردد، تخضع لتصحيحات / تعديلات وفي بعض الحالات قد تكون عرضة لإغلاق حسابات التداول، إذا رأت الشركة أن هذا الإجراء مناسب.

19.9 يحق للشركة اتخاذ واحد أو أكثر من الإجراءات المضادة التالية:

- أ. تعديل السعر (الأسعار) المقدم للعميل.
- ب. ضبط فروق الأسعار المقدمة للعميل.
- ج. تغيير شروط / قيود التداول المطبقة على حساب (حسابات) العميل.
- د. إلغاء و/أو عكس المعاملات.
- هـ. التأخير في تأكيد السعر و / أو إعادة عرض السعر (الأسعار) المعروض.
- و. تقييد وصول العميل إلى عروض الأسعار المتدفقة القابلة للتداول على الفور، من خلال تقديم عرض أسعار يدوي فقط.
- ز. استرداد أي أرباح سابقة من حسابات العميل، شريطة أن تتمكن الشركة من توثيق أن الأرباح التداول قد تحققت من خلال استغلال الأخطاء في الأسعار، في أي وقت أثناء العلاقة مع العميل.
- ح. خصم و/أو استرداد أي رسوم أو تكاليف أو مصاريف قابلة للتطبيق على الودائع والسحوبات، كما هو موضح في الفقرة 6 أعلاه، بما في ذلك أي رسوم أخرى لم يتم تطبيقها مسبقاً. ويشمل ذلك الحق في استرداد هذه المبالغ إذا تم الاشتباه في قيام صاحب الحساب بسلوك مسيء في أي وقت.
- ط. إنهاء العلاقة مع العميل فوراً.
- ي. أي إجراء آخر قد يكون مناسباً للشركة أن تتخذه.

19.10 قد تسمح الشركة باستراتيجيات التداول حيث يتم تنفيذ الصفقة (الصفقات) في غضون فترة زمنية قصيرة، طالما أن استراتيجية التداول المستخدمة من قبل العميل لا تعتبر مسيئة. ومع ذلك ، إذا أسس العميل إستراتيجية التداول بغرض إساءة استخدام الأسعار التي تقدمها الشركة ، فيحق للشركة اتخاذ واحد أو أكثر من الإجراءات المضادة المذكورة أعلاه.

19.11 تُقدّم العروض الخالية من السواب للعملاء الذين يلتزمون بشكل رئيسي بالنشاط التداولي الطبيعي، حيث يتم فتح وإغلاق الجزء الأكبر من حجم تداولاتهم خلال يوم تداول واحد. العملاء الذين يحتفظون فقط بمراكز ذات قيم سواب سلبية لفترات طويلة دون القيام بأي نشاط تداول يومي (Intraday) سيتم استبعادهم من العروض الخالية من السواب أو من مزاي مجموعة التخزين، ويكون للشركة الحق في إجراء التعديلات اللازمة حسب ما تراه مناسباً وإنهاء حساباتهم باتخاذ أي من الخطوات المذكورة أعلاه.

19.12 دون الإخلال بما ورد أعلاه، فإن أي تلاعب أو استغلال أو تدخل أو إساءة استخدام فعلية أو محاولة أو اشتباه في أنظمة التداول أو المنصات أو البنية التحتية الخاصة بالشركة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: القرصنة، أو الوصول غير المصرح به، أو استخدام بيانات الاعتماد بشكل متكرر، أو الهندسة العكسية، أو فك الشيفرة، أو حقن أو تنفيذ تعليمات برمجية غير مصرح بها، أو إساءة استخدام واجهة برمجة التطبيقات (API) أو تغذية بيانات السوق، أو التلاعب بالزمن/الأسعار، أو إغراق الأوامر، أو هجمات حجب الخدمة، أو أفعال مشابهة، يُشكل خرقاً جوهرياً لهذه الاتفاقية. وفي حال وقوع أي من هذه الأفعال أو وجود اشتباه معقول بذلك، يجوز للشركة، وفقاً لتقديرها المطلق ودون إشعار مسبق، تعليق أو إنهاء الوصول (بما في ذلك وضع الحسابات في وضع الإغلاق فقط)، أو إلغاء و/أو عكس المعاملات، أو تعديل الأرصدة لإزالة أي إثراء غير مشروع، أو رفض أو تأخير عمليات السحب، أو طلب

إعادة التحقق، أو استرداد التكاليف والخسائر المرتبطة عن طريق المقاصة، وإخطار السلطات المختصة و/أو مزودي الخدمات من الأطراف الثالثة، بالإضافة إلى أي وسيلة إنصاف أخرى متاحة بموجب القانون أو بموجب هذه الاتفاقية.

20. التنفيذ والتخصيص

في ما يتعلق بمعاملات عقود الخيارات، يدرك العميل أن بعض غرف المقاصة تضع متطلبات لتنفيذ الأوامر وأن عقود الخيارات قد تصبح عديمة القيمة في حالة عدم تسليم العميل للأوامر خلال الفترات الزمنية المحددة في حالة المراكز المالية طويلة الأمد في الاستثمارات أو العقود المستقبلية. يقر العمل ويعي بأنه يجب أن يوجه أوامر تنفيذ و/أو إلغاء عقود الخيارات في حالة المراكز المالية قصيرة الأمد في الاستثمارات المستقبلية أو العقود المستقبلية المفتوحة أو المراكز المالية الطويلة والقصيرة الأمد قبل ما لا يقل عن يومي عمل من آخر يوم متاجرة ووافق العميل ويتعهد العميل بتسليم الشركة أموالاً كافية و/أو أي مستندات مطلوبة في ما يتعلق بالممارسة أو التسليم. وإذا لم تستلم الشركة تلك التعليمات أو تلك الأموال و/أو المستندات، بخصوص عقود الخيارات المفتوحة، قبل انتهاء مدة الخيار، يجوز للشركة أن تسمح بإنهاء الخيار ويفهم العميل أيضاً أن هناك بعض البورصات وغرف المقاصة المعينة التي تقوم تلقائياً بممارسة بعض الخيارات «في الأموال» ما لم تصدر إليها تعليمات بخلاف ذلك، ويقر العميل بكامل مسؤوليته عن اتخاذ الإجراءات سواء لتنفيذ و/أو منع تنفيذ أي عقود خيارات حسب الحالة ولا تكون الشركة مطالبة باتخاذ أي إجراء في ما يتعلق بأي خيار -بما في ذلك دون تحديد- أي إجراء لممارسة عقد خيار ذي قيمة عالية قبل انتهائه أو منع الممارسة التلقائية لأي خيار إلا عند الحصول على تعليمات صريحة من العميل بذلك، كما يفهم العميل أن الشركة أيضاً قد قامت بوضع حدود زمنية لإقفال العقود قد تكون مختلفة عن تلك المواعيد الموضوعية من قبل أسواق العقود في غرف المقاصة وفي حالة عدم الممارسة وعدم توجيه تعليمات التنازل في المواعيد المحددة لها، يوافق العميل بهذا على التنازل عن أي من وكافة المطالبات بالأضرار أو الخسائر التي قد تنشأ له ضد الشركة نتيجة لممارسة أو عدم ممارسة أي خيار ويفهم العميل أن الشركة تقوم عشوائياً بتوجيه إشعارات ممارسة إلى العملاء وأن جميع المراكز المالية غير الكافية للخيارات تخضع للتنازل في أي وقت بما في ذلك تلك المراكز المالية المفتوحة بنفس اليوم الذي يتم فيه التنازل عن الممارسات وأن إشعارات التنازل عن الممارسات تلك يتم توجيهها عشوائياً من بين جميع المراكز المالية غير الكافية للخيارات الخاضعة للممارسة.

عروض العقود الخالية من الفوائد والتي تقدم للعملاء المشاركين في المقام الأول في نشاط التداول العادي، حيث يتم فتح وإغلاق غالبية حجم التداول الخاص بهم خلال يوم تداول واحد. العملاء الذين يحتفظون فقط بمراكز ذات قيم مقايضة سلبية لفترات طويلة دون الانخراط في نشاط التداول خلال اليوم سيتم استبعادهم من عروض العقود الخالية من الفوائد أو مزايا مجموعة التخزين، ويحق للشركة المضي قدماً في إجراء التعديلات اللازمة وإنهاء حساباتهم.

21. اتفاق الضمانات

21.1 تخضع الأدوات المالية والأموال والأوراق المالية و/أو أي ممتلكات أخرى موجودة في حسابات العميل أو في أي مكان آخر، سواء في الوقت الحالي أو في أي وقت لاحق، والمحفوظ بها من قبل الشركة لأي غرض، بما في ذلك الحفظ، لحق ضمان ورهن عام لصالح الشركة، وذلك لتأمين أي مديونية مستحقة في أي وقت على العميل لصالح الشركة، بما في ذلك أي مديونية ناتجة عن أي ضمان لعملية أو حساب يخص العميل، أو عن تحمل العميل لمسؤولية مشتركة عن أي عملية أو حساب. ويجوز للشركة، من وقت لآخر ودون إشعار مسبق للعميل، إجراء تحويلات متبادلة بين حسابات العميل المحفوظ بها لدى الشركة، لأي من أموال العميل (بما في ذلك الأموال المفصولة)، أو الأوراق المالية، أو السلع، أو الأدوات المالية و/أو أي ممتلكات أخرى، وذلك لأغراض الهامش، أو تخفيض أو تسوية أي رصيد مدين، أو لأي سبب آخر تراه الشركة مناسباً. وعلى أن تقوم الشركة، خلال مدة معقولة بعد أي تحويل من هذا القبيل، بتأكيد التحويل خطياً للعميل.

21.2 يمنح العميل بموجب هذه الاتفاقية الشركة الحق في رهن أو إعادة رهن أو ترتيب ضمان أو استثمار، سواء بشكل منفصل أو مع ممتلكات عملاء آخرين، أي أوراق مالية أو ممتلكات أخرى محتفظ بها من قبل الشركة لحسابات العميل أو كضمان لها، بما في ذلك، ودون حصر، لدى أي بورصة أو غرفة مقاصة يتم من خلالها تنفيذ معاملات العميل. ولا تلتزم الشركة بدفع أي عائد أو دخل فوائد أو منفعة للعميل أو لحساباته ناتجة عن تلك الأموال أو الممتلكات، كما لا تلتزم بتسليم ذات الأوراق المالية أو الممتلكات الأخرى التي أودعها العميل أو استلمتها الشركة لحسابه. ويجوز للشركة تسليم أوراق مالية أو ممتلكات أخرى من نفس النوع أو ذات قيمة أو كمية مماثلة. كما يحق للشركة إجراء المقاصة بين أي مبالغ تحتفظ بها لصالح العميل أو مدينة بها له، وبين أي ديون أو مبالغ أخرى مستحقة على العميل لصالح الشركة.

22. الصلاحية في التحويل

لشركة الحق في التحويل دون إشعار مسبق بين أي حساب أو حسابات الخاصة بالعميل لدى الشركة أو لدى أي عضو بالبورصة تقوم الشركة من خلاله بتنفيذ معاملات العميل، أي مبالغ أو أوراق مالية أو سلع أو عقود استثمارات مستقبلية للسلع أو خيارات السلع أو الممتلكات الأخرى الزائدة الخاصة بالعميل وحسب تقدير الشركة المطلق سواء لتخفيض أو الوفاء بأي أرصدة مدينة في أي حساب آخر أو حسابات أخرى شريطة التزام ذلك التحويل أو تلك التحويلات بالقواعد الحكومية ذات الصلة وقواعد وأنظمة البورصة المطبقة على تلك التحويلات. كما يكون للشركة صلاحية تصفية أي ممتلكات محتفظ بها في أي حساب أو حسابات خاصة بالعميل في أي وقت كان يفرض تنفيذ التحويلات والتصرفات في الممتلكات المذكور أعلاه وتقوم الشركة خلال فترة زمنية معقولة بعد تنفيذ ذلك التحويل أو التصرف بتوجيه إشعار خطي أو بأية وسائل إلكترونية إلى العميل تؤكد فيه قيامها بذلك.

23. الحسابات غير النشطة والمجمدة

23.1 يقر العميل ويؤكد أن الحساب (الحسابات) الذي عقدت لدى الشركة كوسيط مالي لحساب الغير، دون أي نشاط للتداول لمدة ستة (6) أشهر، تعتبر حسابات غير نشطة كما يقر العميل و ان الحسابات غير النشطة لن تكون متاحة للتداول وستكون خاضعة للرسوم / التكاليف ذات الصلة المتعلقة بصيانة / إدارة هذه الحسابات غير النشطة.

23.2 يقر العميل ويؤكد أن أي حساب (حسابات) مع الشركة دون أي نشاط للتداول لمدة شهر واحد أو أكثر مع رصيد صفري تعتبر حساب / حسابات غير نشطة.

23.3 ويوافق العميل كذلك على أنه من أجل استئناف التداول، يجب استيفاء الشروط الإضافية التي وضعتها الشركة.

23.4 يقر العميل ويوافق على أن الحسابات غير النشطة تعتبر حسابات خامدة ويتم إزالتها من الأنظمة وفقاً لذلك.

23.5 يجوز للشركة، وفقاً لتقديرها المطلق، إنهاء أي من حسابات العميل الإضافية التي تعتبرها الشركة غير مستخدمة. علاوة على ذلك، من الواضح أنه يجوز للعميل فتح حساب إضافي مع الشركة بعد إنشاء وتبرير الغرض من فتح الحساب.

23.6 بغض النظر عما إذا كان الحساب نشطاً أو غير نشط، في حال وصل حساب العميل إلى 10,000 صفقه مثال على ذلك (اي صفقه، ايداع، سحب، رسوم صيانته الخ. ستعتبر كصفقه واحدة). يجوز للشركة، وفقاً لتقديرها، أرشفة ذلك الحساب واستبداله برقم حساب جديد. وتبقى البيانات التاريخية للحساب الذي تم أرشفته متاحة للعميل لأغراض العرض فقط.

23.7 ويوافق العميل كذلك على أنه يجوز للشركة إنهاء حساب التداول الخاص به دون إشعار إضافي في حال عدم قيامه بأي إيداع أو تنفيذ أي صفقات خلال شهر واحد من تاريخ إنشاء الحساب، أو متى رأت الشركة ذلك ضرورياً.

24. الإشعارات والمراسلات

يلتزم العميل بتسليم جميع الإشعارات والمراسلات إلى الشركة باستخدام أي من وسائل الاتصال المتاحة، كما هو موضح على موقع الشركة الإلكتروني. يجوز إرسال جميع المراسلات من الشركة إلى العميل على العنوان الموضح في طلب حساب العميل أو إلى أي عنوان آخر معروف يحدده العميل كتابياً لاحقاً. بالإضافة إلى ذلك، يجوز إرسال المراسلات عبر التلكس، أو البريد السريع، أو الهاتف، أو التلفزيون، أو الفاكس، أو البريد الإلكتروني، أو الدردشة المباشرة، أو غير ذلك (في حالة الإشعارات البريدية)، أو إرسالها (في حالة الإشعارات الهاتفية) إلى العميل على عنوانه أو رقم هاتف وكيله أو ممثله المعين، كما يُعطى للشركة من وقت لآخر. وتعتبر هذه المراسلات تسليمًا شخصيًا للعميل، سواء استلمها العميل بالفعل أم لا، ويتنازل العميل بموجب هذا عن جميع المطالبات الناتجة عن عدم استلام هذه المراسلات. يكون تأكيد المعاملات والأرصدة وحقوق الملكية والأوامر/الطلبات وطلبات الهامش وما إلى ذلك، سواء من خلال كشف الحسابات أو من خلال منصة (منصات) التداول عبر الإنترنت، ملزماً للعميل لجميع الأغراض، ما لم يلفت العميل انتباه الشركة إلى أي خطأ فيه كتابياً قبل بدء العمل في يوم العمل التالي لهذا الحدث وفي غضون 24 ساعة كحد أقصى. ومع ذلك، لن يمنع أي من هذه الأحكام الشركة، عند اكتشاف أي خطأ أو سهو، من تصحيحه. يتفق الطرفان على أنه سيتم تصحيح هذه الأخطاء، سواء كانت تؤدي إلى ربح أو خسارة، في حسابات العميل؛ وسيتم إضافة أو خصم الحساب بحيث يكون في نفس الوضع الذي كان عليه لو لم يحدث الخطأ. عند إجراء أي تصحيح، ستقوم الشركة على الفور بإرسال إشعار كتابي أو شفهي إلى العميل. يوافق العميل ويفهم أنه من مسؤولية العميل إرسال إشعار كتابي بأي تغيير في أي بيانات شخصية.

25. تخزين الوسائط المطبوعة

يقر العميل ويوافق على أنه يجوز للشركة تخزين جميع المستندات والوثائق الدالة على حساب العميل بما في ذلك مستندات التوقيع الأصلي المنفذة بواسطة العميل عند فتح حسابه لدى الشركة باستخدام أجهزة تخزين الوسائط المطبوعة مثل المايكروفيش أو التصوير على أسطوانات الحاسب الآلي ويوافق العميل على السماح باستخدام السجلات المخزنة بوسائل تخزين الوسائط المطبوعة تلك على أنها سجل كامل وحقيقي وأصلي لمستندات حساب العميل وتوقيعاته.

26. حماية البيانات الشخصية

26.1 ستتخذ الشركة جميع التدابير الفنية والتنظيمية والإدارية المعقولة لحماية معلومات العميل الشخصية والمالية ومعلومات الحساب ("معلومات العميل") والحفاظ على سريتها ومنع الوصول غير المصرح به إليها أو الكشف عنها أو تعديلها أو إتلافها.

يجوز للشركة الاستعانة بمزودي خدمات خارجيين فقط لأغراض تتعلق بتقديم الخدمات بموجب هذه الاتفاقية. ويلتزم مقدمو الخدمات هؤلاء بالتزامات السرية التعاقدية، ويطلب منهم حماية معلومات العميل وفقاً لمعايير مماثلة على الأقل لتلك التي تطبقها الشركة.

يوافق العميل على أنه يجوز للشركة معالجة معلومات العميل وتخزينها، ونقلها، عند الضرورة، داخل الأردن أو خارجه، للأغراض التالية:

أ. للوفاء بالتزامات الشركة بموجب هذه الاتفاقية؛

ب. للامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها؛

ج. لمنع الاحتيال وغسل الأموال والجرائم المالية الأخرى؛

د. لتزويد العميل بمعلومات حول المنتجات والخدمات والعروض الترويجية، مع مراعاة حق العميل في إلغاء الاشتراك؛

هـ. للتحليل الإحصائي والتجاري.

علاوة على ذلك، يعفي العميل الشركة من أي مسؤولية أو خسائر أو تكاليف أو نفقات تتعلق بمعلومات العميل في الحالات التي يتم فيها الاستعانة بمقدمي الخدمات في تنفيذ التزاماتهم تجاه الشركة وتجاه العميل.

26.2 يجوز للشركة وشركاتها التابعة استخدام معلومات العميل لإعلامه بمنتجات أو خدمات أو عروض أخرى (بما في ذلك تلك المقدمة من أطراف ثالثة) تعتقد الشركة أنها قد تكون محل اهتمام للعميل. ويمكن أن تتم هذه الاتصالات بأي وسيلة، بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - البريد، أو البريد الإلكتروني، أو الهاتف، أو الرسائل النصية القصيرة.

26.3 يمكن توجيه أي استفسارات بخصوص حماية البيانات، بما في ذلك طلبات الوصول للبيانات والشكاوى، إلى مسؤول حماية البيانات في الشركة على البريد الإلكتروني: compliance@windsorbrokers.com.

27. الإقرارات

يقر العميل:

أ. (إذا كان فرداً): بأنه راشد ويتمتع بكامل قواه العقلية ومخول بفتح حسابات والدخول في هذه الإتفاقية وتنفيذ معاملات في الأدوات المالية بالطريقة المذكورة في هذه الإتفاقية.

ب. (إذا كانت شركة): بأنها قائمة حسب الأصول ومخولة بعمل هذه الإتفاقية وتنفيذ معاملات في عقود السلع بالطريقة المذكورة في هذه الإتفاقية.

ج. بأن والبيانات والمعلومات المالية الواردة في طلب فتح حساب العميل المقدم مع هذه الإتفاقية (بما في ذلك أي بيانات مالية مرفقة بها) صحيحة وحقيقية.

د. بأنه ليس هناك أي شخص أو شركة أو كيان لديه مصلحة أو سيطرة على الحساب (الحسابات) التي تتعلق بها هذه الاتفاقية باستثناء ما تم الكشف عنه في الاتفاقية.

هـ. باستثناء ما تم الكشف عنه حتى الآن للشركة كتابياً، فإن العميل ليس مسؤولاً أو موظفاً في أي بورصة، أو مجلس تجارة أو غرفة مقاصة أو موظف أو شركة تابعة لأي تاجر بالعمولة الأجلة أو وسيط معرف أو مسؤول أو شريك أو مدير أو موظف في أي وسيط أو تاجر أوراق مالية، كما أنه ليس شخصاً أو كياناً أمريكياً.

و. يوافق على تقديم البيانات المالية المناسبة إلى الشركة، والإفصاح للشركة عن أي تغييرات جوهرية في المركز المالي للعميل وتقديم أي معلومات أخرى تتعلق بالعميل على الفور كما تطلب الشركة بشكل معقول.

28. معرف في الحساب

28.1 يقر العميل الذي تم تقديمه إلى الشركة من خلال المقدم (المعرفين) ، ويؤكد أن الشركة ليست مسؤولة عن سلوك و / أو إقرارات المقدم (المعرفين) أو المرتبطين به شخص (أشخاص) أثناء تمثيل العميل للشركة. يوافق العميل على التنازل عن أي مطالبات قد تكون ضد الشركة، ولتعويض الشركة وحمايتها عن أي إجراء (إجراءات) أو إغفال المقدم (المقدمين) أو الشخص (الأشخاص) المرتبط به. يقر العميل ويؤكد بذلك، لا تتحمل الشركة مسؤولية أي اتفاقيات يتم التوصل إليها بين العميل ومعرف العميل. علاوة على ذلك، يؤكد العميل ويقر بأنه يجوز للمعرفين التصرف بشكل مستقل فقط أو كوكيل (وكلاء) للعميل وهذا المقدم (المعرفون) ولا يحق لهم بتقديم إقرارات بشأن الشركة أو خدماتها وليس مخولاً بالتصرف نيابة عن الشركة كوكيل أو غير ذلك..

28.2 يقر العميل ويؤكد أن الشركة لها الحق في تزويد مقدم (مقدمي) العميل والشخص (الأشخاص) المرتبطين به بالمعلومات المتعلقة بالمعاملة (المعاملات) الخاصة بحساب (حسابات) العميل. يقر العميل ويوافق ويؤكد على أن التكاليف الإضافية ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر زيادة فروق الأسعار والعمولات والرسوم وما إلى ذلك ، وقد تكون قابلة للتطبيق في الحالات التي يتم فيها تقديم العميل إلى الشركة من خلال المقدم (المقدمين) ، حيث قد تكون الشركة مطلوبة لدفع العمولات أو الرسوم أو التكاليف الأخرى ذات الصلة للمعرف (المعرفين) والشخص (الأشخاص) المرتبطين به. يتم توفير التكاليف المتعلقة بالمعاملات للعملاء قبل بدء علاقة العمل أو أثناء علاقة العمل في حالات التغييرات.

29. تضارب المصالح

29.1 قد يكون للشركة أو الشركات الزميلة أو الأشخاص الآخرين المرتبطين بالشركة مصلحة أو علاقة أو ترتيب مادي فيما يتعلق بأي أدوات مالية تتأثر بموجب هذه الاتفاقية. قد لا يتم بالضرورة الكشف عن هذه المصالح أو العلاقات أو الترتيبات بشكل منفصل للعملاء في أو قبل وقت الخدمات المقدمة. ومع ذلك، يجب على الشركة ، كحد أدنى ، أن تحدد بالرجوع إلى الخدمات التي تقدمها الشركة ، الظروف التي تشكل أو قد تؤدي إلى تضارب في المصالح ينطوي على مخاطر مادية للإضرار بمصالح عميل واحد أو أكثر و تحديد الإجراءات المناسبة الواجب اتباعها والتدابير الواجب اتخاذها لإدارة مثل هذه النزاعات.

29.2 من خلال الدخول في هذه الاتفاقية، يوافق العميل على أنه يجوز للشركة إجراء مثل هذه الأعمال دون الرجوع إلى العميل مسبقاً. بالإضافة إلى ذلك، يجوز للشركة تقديم المشورة والخدمات الأخرى لأطراف ثالثة قد تتعارض مصالحها مع مصالح العميل أو تتنافس معها. يجوز للشركة وشركاتها وموظفي أي منهم اتخاذ مواقف معاكسة للعميل أو قد يكونون في منافسة مع العميل للحصول على نفس المنصب أو منصب مشابه. لن تفضل الشركة عمداً أي شخص على العميل، ولكنها لن تكون مسؤولة عن أي خسارة قد تنجم عن هذه المنافسة. بناءً على طلب العميل، يجب على الشركة تقديم مزيد من التفاصيل حول سياسة تضارب المصالح الخاصة بها.

30. بطاقات الائتمان

30.1. يقر العميل ويؤكد أن أي مدفوعات تتم عبر بطاقات الائتمان ستكون باسم العميل وسيتم إيداعها في حسابات العميل المحتفظ بها لدى الشركة. يؤكد العميل ويقر بأن الغرض الوحيد من هذه المدفوعات يتوافق مع غرض هذه الاتفاقية الموقعة مع الشركة. كما يؤكد العميل ويقر بأنه لا يُسمح بحق الاسترداد (Chargeback) في الحالات التي تكون فيها الشركة قد نفذت المعاملة المطلوبة.

30.2. يقر العميل ويؤكد أنه لا يُسمح بحق الاسترداد (Chargeback) إذا كانت بطاقة الائتمان قد سُرقت، مع الأخذ في الاعتبار سياسة D Secure3 التي تستخدمها الشركة، والتي بموجبها لا تتم الموافقة على هذه المدفوعات. بالإضافة إلى ذلك، يؤكد العميل ويقر أنه نظرًا لطبيعة الخدمات والأنشطة التي تقدمها الشركة، لا يحق للعميل المطالبة بعدم تطابق الأداء مع الوصف الكتابي من أجل إلغاء الخدمات. إذا طلب العميل الاسترداد (Chargeback) زاعماً أن الأداء لم يتوافق مع تعليمات العميل، يقر العميل ويؤكد أن الشركة لها الحق في تقديم أي مستندات ذات صلة إلى أي كيان/شخص معني فيما يتعلق بحسابات العميل، لإثبات أي معاملات/ادعاءات.

30.3. يقر العميل ويؤكد أن الشركة لن تكون مسؤولة عن أي تأخيرات قد تحدث فيما يتعلق بمعاملات بطاقات الائتمان، والتي تتسبب فيها أطراف ثالثة، خلال عملية هذه المعاملات، أو بسبب أي قوانين/عقبات تم فرضها أو تم إنشاؤها في أي ولاية قضائية في ذلك الوقت.

30.4. في حالة حدوث نزاع يتعلق بالاسترداد (Chargeback)، يوافق العميل على أن الشركة لها الحق في حجز الاسترداد في احتياطي حتى يتم تسوية النزاع. يفهم العميل ويوافق على أنه قد يحدث، نتيجة لحجز الاسترداد، أن ينعكس هذا الاسترداد على أي من معاملات حسابات العميل.

30.5. سيكون العميل مسؤولاً عن جميع التكاليف المدفوعة لمعالجة بطاقات الائتمان أو البنوك أو الأطراف الثالثة أو رسوم المحامين والنفقات القانونية الأخرى، والقيمة المعقولة للوقت الذي قضته الشركة في القضية، والتي تم تكديدها خلال عملية حل النزاع.

30.6. بالقدر الذي يسمح به القانون، يجوز للشركة إجراء المقاصة من أرصدة العميل مقابل أي التزام أو مسؤولية مترتبة عليه، بما في ذلك، ودون حصر، أي مبالغ ناتجة عن عمليات الاسترداد (Chargeback).

30.7. الأرصدة والسحوبات المقيدة بالخطأ

في حال تم قيد أي أموال في حساب التداول الخاص بالعميل أو سحبها منه نتيجة خطأ إداري، أو تقني، أو في النظام، أو تشغيلي، أو خطأ بشري (ويُشار إليه بـ "الخطأ")، فإن هذه الأموال تبقى في جميع الأحوال ملكاً للشركة، ولا تُعد أموالاً عائدة للعميل تحت أي ظرف من الظروف.

ويقر العميل ويوافق صراحةً على ما يلي:

أ. إن أي قيد خاطئ في حساب التداول الخاص بالعميل لا يمنحه أي حقوق ملكية أو استحقاق أو مطالبة بتلك الأموال، سواء كلياً أو جزئياً، وذلك بغض النظر عما إذا كان العميل قد قام بالتداول باستخدام تلك الأموال، أو حاول التداول بها، أو اعتمد عليها بأي شكل من الأشكال.

ب. تحتفظ الشركة بحقها غير المشروط في تصحيح أي خطأ من خلال عكس القيد، أو الخصم، أو استرداد، أو إجراء المقاصة على المبلغ المعني من حساب التداول الخاص بالعميل أو من أي حساب آخر يملكه العميل لدى الشركة، وذلك دون إشعار مسبق.

ج. تُعد أي أرباح أو خسائر أو مراكز أو معاملات ناتجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن استخدام أموال تم قيدها بالخطأ لاغية، ويجوز عكسها أو تعديلها وفقاً لتقدير الشركة المطلق، وذلك لإعادة الحساب إلى وضعه الصحيح.

د. في حال إجراء سحب خاطئ أو دفع زائد للعميل، يلتزم العميل بإعادة المبلغ المعني فوراً إلى الشركة عند الطلب. وتحتفظ الشركة بحقها في استرداد تلك المبالغ بأي وسيلة قانونية، بما في ذلك إجراء المقاصة مع أي أرصدة قائمة في حسابات العميل.

هـ. لا يُعد قيام الشركة بتصحيح أي خطأ إخلالاً بالعقد أو إهمالاً أو تنازلاً عن أي حقوق أو إقراراً بأي مسؤولية، ولا يترتب عليه أي حق للعميل بالمطالبة بأي تعويض أو أضرار أو فوائد.

يسري هذا البند بغض النظر عن توقيت اكتشاف الخطأ، ويظل نافذاً حتى بعد إغلاق الحساب.

31. الحوالات

31.1. تتم التحويلات باستخدام قنوات التحويل المصرح بها بالعملة المنصوص عليها من قبل الشركة للعميل.

31.2. يوافق العميل بموجبه ويقر بأن المبالغ المحولة للشركة هي المبالغ الصافية المستلمة، في حين أن التكاليف المتعلقة بالتحويلات ستكون على عاتق العميل. قد تكون المبالغ المستلمة بعملة مختلفة عن عملة الحساب المحددة عرضة لتحويل العملات الأجنبية. بغض النظر عن طريقة الدفع، يتم إيداع الأموال في حسابات العملاء ما لم تطلب الشركة مزيداً من المعلومات/التبريرات/التوضيحات بشأن التحويلات. تحتفظ الشركة بالحق في إعادة الأموال إلى المرسل في حال عدم استيفاء مصدر الأموال للمتطلبات. لن تتحمل الشركة المسؤولية في الحالات التي تهدف فيها التحويلات المالية إلى دعم الحسابات التي تكون في حالة "نداء الهامش" بينما لم يتم استلام/تأكيد الأموال من قبل الشركة.

31.3. يقر العميل ويوافق على أنه يجب أن يتم استلام طلبات السحب من حسابات العميل من قبل الشركة كتابةً باستخدام قنوات الاتصال المعتمدة. يمكن سحب المبالغ التي تتجاوز متطلبات الهامش المطلوبة فقط من حسابات العميل. لا تُنفذ عمليات السحب إلا بعد استلام

الشركة لهذه الطلبات والموافقة عليها، ويتم عادةً معالجتها خلال بضعة أيام عمل؛ ومع ذلك، قد يختلف الموعد الفعلي لاستلام العميل للأموال حسب طريقة الدفع أو البنوك الوسيطة أو عوامل خارجية أخرى خارجة عن سيطرة الشركة. يقر العميل ويوافق كذلك على أن الشركة تحتفظ بالحق في حجب أو رفض طلب السحب المقدم من العميل (كلياً أو جزئياً) في الحالات التي:

- أ. المبلغ المطلوب للسحب قد تؤثر على المراكز المفتوحة.
 - ب. أن يكون المبلغ المطلوب ضرورياً لتلبية متطلبات العميل الحالية أو المستقبلية المتعلقة بالحفاظ على المراكز المفتوحة.
 - ج. يتأثر المبلغ المطلوب بحسابات أخرى مسجلة باسم العميل؛
 - د. وجود نزاع بين الشركة والعميل يتعلق بالصفقات المنفذة ضمن الحسابات المسجلة باسم العميل أو الحسابات المرتبطة به؛
 - هـ. وجود شك معقول بشأن طلبات السحب المستلمة من الشركة؛
 - و. هناك شك معقول بشأن الأنشطة ضمن حسابات العميل.
 - ز. أن يكون المستفيد طرفاً ثالثاً.
 - ح. أن يكون طلب السحب بعملة غير عملة الحساب المحددة.
 - ط. أن لا يكون طلب السحب معترفاً به/مؤكدًا من قبل الشركة كوسيلة دفع مصرح بها.
- 31.4 قد تفرض حدود يومية ورسوم معالجة على التحويلات. وقد تتطلب التحويلات ذات المبالغ الكبيرة وقت معالجة مسبق قد يصل إلى سبعة (7) أيام. ويقر العميل بأن الشركة لا تتحمل أي مسؤولية عن أي تأخير أو إشكالات قد تحدث خلال عملية التحويل.
- 31.5 يحق للشركة، ووفقاً لتقديرها، رفض تنفيذ أي تحويل إذا كانت أي من معلومات العميل، بما في ذلك البريد الإلكتروني أو رقم الهاتف أو الهوية أو العنوان أو أي معلومات أخرى مقدمة أو محفوظة لدى الشركة، غير مُتحققة بالكامل أو غير محدثة.
- 31.6 يقر العميل ويوافق على أن جميع التحويلات تُنفذ لصالحه فقط. وتمنع الشركة منعاً باتاً إجراء أي سحبات إلى أطراف ثالثة أو إلى حسابات مجهولة.

31.7 يحق للشركة رفض طلب التحويل المقدم من العميل في حال طلب وسيلة تحويل محددة، كما يجوز لها اقتراح وسيلة تحويل بديلة.

31.8 يقر العميل بأن التحويلات التي تتم عبر مزود خدمات الدفع (Payment Service Provider – PSP) تخضع لشروطه وسياساته وإجراءاته كما هي منشورة على موقعه الإلكتروني. ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار أو نزاعات تنشأ عن أو ترتبط بسياسات مزود خدمات الدفع أو باستخدام خدماته.

31.9 يُبرئ العميل الشركة صراحةً من أي مطالبات أو إجراءات تتعلق بعمليات مزود خدمات الدفع، بما في ذلك أي أخطاء أو تأخيرات أو مشكلات قد تطرأ على معاملات الدفع الخاصة بالعميل، ويوافق على متابعة ومعالجة أي من هذه المطالبات مباشرة مع مزود خدمات الدفع. ويجوز للشركة، ووفقاً لتقديرها، تسهيل التواصل دون أن يترتب عليها أي التزام بشأن نتيجة المطالبة.

32. الأثر الملزم للاتفاقية؛ التعديلات؛ الإنهاء

32.1 تكون هذه الاتفاقية ملزمة وتتمتع بفائدة كل من الشركة، وخلفائها، ومن خلفوا عنها، وورثة العميل، ومنفذيته، ومديره، والمستفيدين، والذين يخلفونهم، وممثلهم الشخصيين، ومن خلفوا عنهم. يقر العميل ويوافق على الالتزام بأحكام هذه الاتفاقية وأي تعديل أو تغيير عليها. من وقت لآخر، نتيجة للتغيرات في معلومات العميل، تتطلب الشركة تحديث التغييرات ذات الصلة المتعلقة بالتفاصيل الشخصية أو الحسابات أو غيرها. في بعض الحالات، قد تتطلب الشركة تقديم بيانات أو مستندات إضافية لتبرير سبب التغيير. بالإضافة إلى ذلك، يقر العميل ويوافق على أن أول معاملة في أي من حسابات العميل التي يبدأها العميل، بعد التغيير في شروط وأحكام هذه الاتفاقية كما ذكر أعلاه، ستشكل قبول العميل لهذا التغيير اعتباراً من تاريخ سريان التعديل أو التغيير، وأن بدء المعاملة وتنفيذها لاحقاً من قبل الشركة سيشكل مقابلاً متبادلاً للتغيير أو التعديل. يفهم العميل أن شروط وأحكام هذه الاتفاقية قد يتم تعديلها أو تغييرها من وقت لآخر، حسب الحالة، وسيتم إخطار العميل بهذا التعديل أو التغيير من قبل الشركة إما من خلال نشر هذا التغيير على موقع الشركة الإلكتروني أو عن طريق إرسال إشعار للعميل، حيث سيكون التعديل/التغيير ساري المفعول فوراً أو كما هو محدد بخلاف ذلك.

32.2 في حال تعذر العميل أو وفاته، ستقوم الشركة بتجميد الحسابات عند استلام الإخطار القانوني بالتعذر أو الوفاة. يقر العميل أنه في حالة تعذر العميل أو وفاته، يجب تقديم إخطار قانوني مثل رسائل الإدارة/الوصاية، و/أو منح الوصية و/أو أي مستند قانوني آخر للشركة من قبل الأشخاص المعنيين المختصين على العميل، وذلك لكي تقبل الشركة أي تعليمات أو تتخذ أي إجراء بخصوص أي حساب مملوك باسم العميل. يقر العميل بأن الشركة لن تتحمل المسؤولية عن أي نوع من الخسائر أو الرسوم/التكاليف في حساب العميل خلال الفترة بين تعذر العميل/وفاته واستلام الشركة لأي إخطار قانوني بهذا الشأن.

32.3 يحق للشركة إنهاء هذه الاتفاقية لأي سبب من الأسباب من خلال تقديم إشعار خطي للعميل قبل 7 (سبعة) أيام. كما يحق للشركة، وفقاً لتقديرها المطلق، أن تقرر وضع حسابات العميل في وضع لا يستطيع فيه إجراء صفقات جديدة، ومع ذلك، سيكون بإمكانه إدارة إغلاق الصفقات المفتوحة الحالية خلال فترة الإشعار أو في أي وقت تعتبره الشركة مناسباً.

يجوز للشركة إنهاء هذه الاتفاقية بأثر فوري في أي وقت عن طريق إشعار كتابي إذا:

- أ. العميل في انتهاك متكرر أو خطير لهذه الاتفاقية.
- ب. تشتيبه الشركة بشكل معقول بأن المعلومات المقدمة من العميل خاطئة.
- ج. لم يقدم العميل معلومات شخصية أو محدثة.
- د. فشل في تقديم المستندات التي تطلبها الشركة.
- هـ. تشتيبه الشركة بشكل معقول في أن حساب العميل يستخدم لغرض غير قانوني.
- و. تصرف العميل بطريقة مسيئة أو تنطوي على تهديد لموظفي الشركة.
- ز. تعتقد الشركة بشكل معقول أن العميل قد قام بتغيير الموقع الفعلي دون إخطار الشركة بهذا التغيير.
- ح. اعتقاد الشركة بشكل معقول أن أنشطة حساب (حسابات) العميل لم تعد متوافقة مع شروط هذه الاتفاقية.
- ط. تقرر الشركة بشكل معقول أن العميل لم يعد مؤهلاً لأداء الأنشطة في الحساب (الحسابات).
- ي. تقديم التماس من الإفلاس / التصفية إلى الشركة ضد العميل.
- ك. أي سبب قانوني آخر لاتخاذ مثل هذا الإجراء.
- ل. لم تسجل الحسابات أي أنشطة خلال الفترة المحددة مسبقاً.
- م. المتطلبات التشريعية.

32.5 إذا أصبح أي حساب للعميل خاضعاً لرصيد سلبي (ويُشار إليه بـ "المديونية المتبقية")، تقوم الشركة بتحديد الرصيد النهائي عن طريق إغلاق المراكز، وتسجيل أو استيفاء أي ضمانات، وإجراء المقاصة والتسوية الصافية مع أي مبالغ مستحقة من الشركة لصالح العميل، وتحصيل جميع الرسوم والتكاليف والفوائد والضرائب المطبقة. وإذا استمرت المديونية المتبقية بعد ذلك، يجوز للشركة، ووفقاً لتقديرها المطلق ودون أي مسؤولية، إنهاء أي حساب للعميل يكون خاضعاً لتلك المديونية المتبقية.

32.6 يحق للعميل الانسحاب من هذه الاتفاقية أو إلغائها دون أي سبب أو التزامات أو مسؤوليات، خلال أربعة عشر (14) يوماً من تنشيط الحساب ("فترة التهذنة")، بشرط ألا يقوم العميل بأي إيداعات أو تمارس أي نشاط تجاري. إذا فشل العميل في إلغاء/الانسحاب من هذه الاتفاقية خلال فترة التهذنة، أو إذا كان قد قام بأي إيداعات أو شارك في أي نشاط تجاري، فسيكون قادراً على إنهاء هذه الاتفاقية وفقاً لأحكام هذا البند 31.

32.7 يحق للعميل إنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت ولاي سبب من خلال تسليم إشعار فعلي يتم تأكيده من قبل موظف في الشركة بأن الإشعار الكتابي قد تم استلامه من قبل الشركة، على أن أي إنهاء لا يؤثر على أي التزامات أو ديون قائمة تجاه الشركة أو أي التزامات أو ديون قد تنشأ بعد هذا الإنهاء فيما يتعلق بأي فعل أو إغفال حدث قبل هذا الإنهاء.

32.8 في حالة إنهاء هذه الاتفاقية، ستقوم الشركة بإعادة أي مبلغ محتفظ به في حسابات العميل بعد خصم أي رسوم/تكاليف أو مصاريف أو أي خصومات أخرى مطلوبة بموجب القانون أو وفقاً لهذه الاتفاقية.

33. حالات القوى القاهرة

33.1 يجوز لنا أن نقرر حسب رأينا المعقول، في حال أن هناك ظرفاً طارئاً أو ظرفاً استثنائياً قائم بالسوق («حالة قوى القاهرة») على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- أ. أي تصرف أو واقعة أو حادثة (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي إضراب، أو أعمال شغب أو اضطرابات أو انقطاع التيار الكهربائي أو أعطال بالمعدات الإلكترونية أو معدات الاتصالات) يكون من شأنه في رأينا منعنا من الاحتفاظ بسوق منظمة في أي مجال أو أكثر من مجالات الإستثمار التي عادة ما تتعامل بها الشركة بالأدوات المالية.
- ب. تعليق أو إغلاق أي سوق أو إخفاق أي حالة تقوم الشركة على أساسها أو ترتبط بها بأي طريقة (عروض أسعارها، أو فرض حدود أو أحكام خاصة أو غير عادية على المتاجرة في أي من تلك الأسواق أو على أي من تلك الوقائع).
- ج. حدوث تحركات مفرطة في مستوى أي من الأدوات المالية و/أو السوق المنفذة بها تلك العقود أو توقعنا (بشكل معقول) لحدوث تلك التحركات.

33.2 إذا قررت الشركة أن حدث القوة القاهرة موجود، يمكن للشركة، وفقاً لتقديرها المطلق، وبدون إشعار وفي أي وقت، اتخاذ واحدة أو أكثر من الخطوات التالية:

- زيادة متطلبات إيداعات العميل.
- إغلاق أي أو كافة عقود السلع المفتوحة الخاصة بالعملاء بمستوى إغلاق تعتقد الشركة بشكل معقول أنه مناسب.
- تعليق أو تعديل تطبيق كافة أو أي من أحكام هذه الاتفاقية إلى ذلك الحد الذي تجعل حالة القوى القاهرة المعنية من المستحيل أو غير العملي بالنسبة للشركة الالتزام به .
- تغيير الموعد الأخير للمتاجرة فيما يتعلق بأي من الأدوات المالية.

34. عناوين المواد

عناوين المواد/البند الواردة في هذه الاتفاقية هي لأغراض وصفية فقط ولا يكون من شأنها تعديل أو تقييد أي من الحقوق أو الالتزامات المحددة في كل بند.

35. القانون المطبق

تخضع هذه الاتفاقية إلى القوانين السارية في المملكة الأردنية الهاشمية وتختص محاكم عمان - قصر العدل بالنظر بأي نزاع يتعلق في تنفيذ بنود هذه الاتفاقية . لا يجوز للعميل اتخاذ أي إجراء، بغض النظر عن الشكل ، ناشئ عن المعاملات بموجب هذه الاتفاقية بعد انقضاء ثلاثة أشهر من اليوم الذي ظهر فيه سبب الدعوى.

36. قبول الاتفاقية

تشكل هذه الاتفاقية عقداً ساري المفعول بين الشركة والعميل عند قبولها بواسطة أحد مسؤولي الشركة المخولين.

37. حسابات متعددة

37.1 يوافق العميل على أنه يجوز للشركة من وقت لآخر تغيير رقم الحساب المخصص لأي حساب يحتفظ به العميل المشمول في هذه الاتفاقية ، وبأن تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول والتأثير، يوافق العميل أيضاً على أن أي حساب إذا تم إغلاقه وإعادة فتحه وأي حساب إضافي مفتوح باسم العميل مع الشركة يجب أن يتم تغطيته بموجب هذه الاتفاقية باستثناء أي حساب تم فتحه من خلال توقيع اتفاقية حساب عميل جديدة.

37.2 علاوة على ذلك، يجوز للشركة ، وفقاً لتقديرها المطلق ، إنهاء أي من الحسابات الإضافية الخاصة بالعميل و التي تعتبرها الشركة غير مستخدمة. علاوة على ذلك، يجوز للعميل فتح حساب إضافي مع الشركة بعد تبرير الغرض من فتح الحساب.

38. التنازل

يجوز للشركة التنازل عن حساب العميل لمؤسسة مالية أخرى بإخطار العميل باسم الجهة المراد التنازل عنها وتاريخ التنازل، وذلك قبل خمسة (5) أيام من تاريخ التنازل. ما لم يعترض العميل على التنازل كتابياً، قبل الموعد المحدد للتنازل، فإن ذلك يُشير إلى موافقة ضمنية من العميل، ويكون التنازل ملزماً له.

39. نقل ملكية الحساب والتجديد

لا يملك العميل حقاً تلقائياً في نقل ملكية الحساب أو تجديد أي مركز. يُسمح بأي نقل أو تجديد وفقاً لتقدير الشركة المطلق، ويخضع لموافقتها الكتابية المسبقة.

40. إقرارات وتوقيع العميل

يصرح ويوافق العميل على جميع أحكام وشروط الاتفاقية المذكورة أعلاه. يصرح العميل كذلك أنه المستفيد الحقيقي من الحسابات وأن الأموال المودعة في حسابات الشركة تأتي من مصادر مشروعة. ويقر بأن التداول بأي من الأدوات المالية هو عمل يقوم على المضاربة وينطوي على درجة عالية من المخاطرة وأنه مناسب فقط لهؤلاء الأشخاص الذين يمكنهم تحمل المخاطرة بخسارة مبالغ تزيد على قيمة الهوامش المودعة و بذلك يؤكد العميل قبوله لأحكام وشروط اتفاقية حساب العميل هذه.

41. السرية

41.1 نقر الشركة بأن المعلومات السرية المتعلقة بتفاصيل العميل الشخصية هي من الأصول القيمة والخاصة والفريدة، وبالتالي فهي تعود للعميل، وأن هذه المعلومات لن تُستخدم لتعزيز مصالح أي أشخاص آخرين غير العميل. تضمن الشركة أن موظفيها ومقدمي الخدمات الذين يتم إفشاؤهم لهم هذه المعلومات السرية يتم إبلاغهم بطبيعتها، وأن الموظفين والشركة سيقترضون على الكشف عن المعلومات الشخصية للعميل فقط على أساس الحاجة إلى المعرفة.

41.2 لن يُطلب موافقة العميل في الحالات التي يتطلب فيها الكشف عن المعلومات السرية من قبل أي جهة حكومية أو بموجب أي قانون أو تنظيم يطلب هذا الكشف. علاوة على ذلك، قد يتم تقديم المعلومات الشخصية للعميل بالتعاون مع السلطات التنظيمية والهيئات للامتثال لأي طلب قانوني رسمي، وكما هو ضروري لحماية أي من الالتزامات القانونية و/أو حقوق الشركة. ستقوم الشركة بحماية حقوق العميل فيما يتعلق بالخصوصية والسرية والتمويه لأي معلومات مقدمة للشركة، وستتم معالجة جميع البيانات المقدمة بشكل عادل وقانوني، وستجمع لأغراض محددة ومشروعة. بالإضافة إلى ذلك، يوافق العميل على أنه يمكن تقديم المعلومات الشخصية من قبل الشركة إلى المؤسسات المعنية إذا كان ذلك مطلوباً لتنفيذ الأنشطة خلال العلاقة التجارية.

41.3 يتفهم ويوافق العميل على أن السلطات المختصة مخولة بممارسة وظائفها وصلاحياتها إما:

أ. بشكل مباشر،

ب. بالتعاون مع السلطات الأخرى أو مع السوق،

ج. تحت مسؤولية السلطة المختصة عن طريق التفويض إلى هذه السلطات أو عن طريق

د. من خلال الطلب إلى الجهات القضائية المختصة، وأن تتمتع السلطة المختصة بسلطات إشرافية وتحقيقية من أجل الوفاء بها لاداء مهامها.

41.4 ويوافق العميل كذلك على أن أي شخص طبيعي و/أو اعتباري يقوم بإتاحة المعلومات للجهة المختصة، استناداً إلى هذه الاتفاقية، لا يُعد مخالفاً لأي قيود على الإفصاح عن المعلومات مفروضة بموجب عقد أو أي تشريع أو تنظيم أو حكم إداري، ولا يترتب على الشخص الذي قام بالإخطار أي مسؤولية من أي نوع تتعلق بذلك الإخطار.

42. التوقيع الإلكتروني

يوافق العميل على أن قبول شروط وأحكام هذه الإتفاقية بالإضافة إلى أي مستندات أخرى ذات صلة، من خلال البوابة أو أي وسيلة أخرى توفرها الشركة والتي قد تتطلب التوقيع الإلكتروني وبشكل توقيع العميل وقبوله لهذه الإتفاقية ملزماً قانونياً له وسيكون مقبولاً كدليل في أي قانون وإجراءات لأي بلد يسمح بذلك.

يؤكد العميل ويوافق على هذا الاستخدام لوحدة المفاتيح أو الفار أو أي جهاز آخر بمثابة توقيع العميل وقبوله وموافقته كما لو تم التوقيع عليه فعلياً من قبل العميل كتابةً. التوقيع الإلكتروني قانوني الفعالية والمقبولية كدليل في الإجراءات القانونية فقط على أساس أنها موجودة نموذج إلكتروني، ويستند إلى شهادة مؤهلة، ويعتمد على شهادة مؤهلة صادر عن موثر خدمة تصديق معتمد و يتم إنشاؤه بواسطة توقيع أمن جهاز الخلق. بالإضافة إلى ذلك، يوافق العميل على أنه لا يلزم التحقق من طرف ثالث لـ إمكانية إنفاذ توقيعهم بين العميل والشركة. على عاتق الشركة قد يتم قبول المستندات الموقعة والمرسلة عبر الإنترنت كوثائق أصلية، ويعتبر له نفس الأثر الملزم للتوقيع الأصلي على أصل الوثيقة. يوافق العميل على تلقي المعلومات والاتفاقيات أو أي اتفاقيات أخرى الوثيقة إلكترونياً، وسيتم اعتبار الاتفاقيات الموقعة إلكترونياً على أنها إلكترونية العقود التي تم الدخول فيها بحرية.

43. الحسابات المشتركة

سيتم التعامل مع الحسابات وفقاً لسياسات الشركة والقوانين المحلية.

44. شروط وأحكام التداول:

44.1 تُعتبر شروط التداول الخاصة بالشركة، وسياسة تنفيذ الأوامر، ومخطط المنتج (PO) جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية. في حال وجود أي تعارض بين شروط التداول وهذه الاتفاقية، تُطبق شروط هذه الاتفاقية. تُعد شروط التداول وثيقة سارية المفعول، ويحق للشركة تعديلها وفقاً لتقديرها؛ وتُعتبر أول معاملة للعميل بعد أي تغيير موافقةً على الشروط المُحدثة. يتحمل العميل مسؤولية مراجعة أحدث شروط التداول على موقع الشركة الإلكتروني.

44.2 الأسعار التي تقدمها الشركة قد تختلف عن الأسعار المقدمة من أطراف مقابلة أخرى. ولا تكون الشركة ملزمة بالإفصاح عن الأسعار التي تحصل عليها من الأطراف المقابلة. وفي حال لم يقدم الطرف المقابل (بما في ذلك مزودو الخدمات/السيولة) أسعاراً أو قَدَمَ أسعاراً خاطئة، قد يتعذر على الشركة عرض أسعار وقد ترفض أو تؤخر تأكيد الأوامر. الفروق السعرية (Spreads) المقدمة في الظروف العادية قد تتسع خلال فترات تقلبات السوق. أوامر الإيقاف (Stop Orders) تُعامل كأوامر سوق بمجرد تفعيلها ولا يتم ضمان تنفيذها عند المستوى المطلوب؛ كما يجوز إلغاء الأوامر المعلقة التي مرّ عليها أكثر من شهر واحد دون أي نشاط آخر في الحساب. ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن عدم التنفيذ، ولا تضمن أولوية تنفيذ أوامر العميل مقارنة بأوامر عملاء آخرين.

44.3 ساعات التداول تعتمد على توقيت الخادم كما هو مذكور في مخطط المنتج بتوقيت UTC+2 / UTC+3 مع التوقيت الصيفي. ويجوز للشركة تأخير وقت "افتتاح" السوق لتجنب عرض أسعار غير ممثلة، كما يجوز لها تعليق أو تقييد التداول أثناء الظروف غير الطبيعية دون أي مسؤولية. ويتحمل العميل مسؤولية متابعة الهامش والمراكز المفتوحة خلال فترات التعليق.

44.4 بالنسبة لعقود الفروقات (CFDs) المبنية على أصول متداولة في البورصة (مثل الأسهم، العقود المستقبلية، صناديق المؤشرات المتداولة، السلع، والمؤشرات)، يجوز للشركة عكس حالة التداول الخاصة بالبورصة ذات الصلة. وإذا أوقفت البورصة التداول أو طبقت حدود الارتفاع/الانخفاض (Limit-Up/Limit-Down) أو قواطع الدوائر (Circuit Breakers)، فقد يتوقف تداول عقود الفروقات أو يُقيد أيضاً، ولا يمكن فتح أو إغلاق المراكز خلال تلك الفترة. (تداول الفوركس الفوري يتم خارج البورصة OTC ولا يخضع لقواعد حدود الارتفاع/الانخفاض).

44.5 إن العقود مقابل الفروقات (CFDs) التي تستند إلى عقود آجلة تكون خاضعة لتاريخ انتهاء. قبل يوم التداول الأخير (وفقاً لمخطط المنتج)، يتعين على العملاء إغلاق مراكزهم؛ وإلا فقد تقوم الشركة بتعيين الأداة إلى وضع "إغلاق فقط"، وإغلاق المراكز المفتوحة على آخر سعر معروض وإلغاء الأوامر المعلقة المتبقية دون إشعار مسبق. ولن تكون الشركة مسؤولة عن أي خسائر ناتجة عن تاريخ الانتهاء أو عن عدم القدرة على التمديد.

44.6 تنفذ الأوامر بسعر السوق الحالي وقت تأكيد الشركة. قد تحدث تأخيرات بسبب التقلبات أو مشاكل الاتصال. في ظروف انخفاض السيولة أو التقلبات العالية (بما في ذلك الفجوات السعرية)، قد تتعرض أوامر السوق ووقف الخسارة لانزلاق سعري كبير؛ كما قد يصبح إدخال الأوامر أو تعديلها أو تنفيذها صعباً أو متأخراً. أوامر وقف الخسارة/جني الأرباح المرفقة بالأوامر المعلقة قد تُزال من المنصة عند التفعيل بسبب الانزلاق السعري؛ ويظل العميل مسؤولاً عن المتابعة وإدارة المخاطر.

44.7 يُحسب الهامش لكل أداة (انظر مخطط المنتج). تُطبق الرافعة المالية الديناميكية على شكل شرائح لكل رمز، ويجوز للشركة تعديل الرافعة والهامش في أي وقت (بما في ذلك التحديثات غير المجدولة) بناءً على ظروف السوق أو المتطلبات التنظيمية أو تقييمات المخاطر. مستوى نداء الهامش هو 100%. إذا لم تتم إعادة الهامش (عن طريق إضافة أموال أو تقليل التعرض)، يجوز للشركة البدء بإغلاق المراكز بدءاً من الأكثر خسارة. يتم تطبيق وقف الخسارة الإجباري عند مستوى هامش أقل من 20% (ما لم يُذكر خلاف ذلك)، مع الإغلاق التلقائي استناداً إلى سياسة أفضل تنفيذ للشركة. تنطبق حماية الرصيد السلبي بحيث لا تتجاوز الخسائر إجمالي الأموال المودعة في الحساب المعني. لا يُسمح بأي نشاط جديد يزيد التعرض وقد يؤدي إلى (أو يزيد من) نداء الهامش ابتداءً من يوم الجمعة الساعة 21:00 (بتوقيت الخادم) أو عند الإغلاقات المبكرة بسبب العطل وحتى إعادة فتح الأسواق.

44.8 يتم تطبيق التمويل الليلي (سواب/رول أوفر) عند الساعة 23:59 (بتوقيت الخادم)؛ أيام الأربعاء يتم احتساب السواب ثلاث مرات؛ الصفقات اليومية المعلقة في نفس اليوم لا تُحمل بسواب. في بعض الحالات، قد تخضع المراكز لرسوم تخزين بدلاً من السواب؛ وتكون رسوم التخزين دائماً مبلغاً سالباً وقد تُطبق على كل مركز بعد فترة سماح خاصة بالأداة، بما في ذلك احتساب لثلاثة أيام يوم الجمعة. يتم نشر الأسعار والمعادلات على المنصة ويجوز للشركة تحديثها متى رأت ذلك ضرورياً.

44.9 الأرباح الموزعة، تجزئة الأسهم أو عكس التجزئة قد تؤدي إلى تعديلات في الأسعار و/أو مبالغ نقدية على المراكز المفتوحة في عقود الفروقات (CFDs)، وقد يتم تعديل الهامش تبعاً لذلك. تسعى الشركة إلى تنفيذ هذه التعديلات في الوقت المناسب، إلا أن التأخيرات قد تحدث ويُعتبر ذلك جزءاً من المخاطر الطبيعية للتداول.

44.10 لغايات إدارة المخاطر والحفاظ على استقرار المنصة، يجوز للشركة فرض قيود تداول مؤقتة (بما في ذلك تعليق فتح أوامر الشراء/البيع) على أدوات مالية معينة دون إشعار مسبق. ويتعين على العملاء متابعة المنصة بشكل نشط، حيث لا تلتزم الشركة بتقديم إشعارات فردية. ويجوز للعملاء إغلاق المراكز المفتوحة على الأدوات المعلقة أثناء سريان هذه القيود.

44.11 الأرباح والخسائر المعلقة والرسوم المحتسبة بعملة غير عملة الأساس للحساب يتم تحويلها وفق أسعار الصرف التي تحددها الشركة (والتي قد تختلف عن أسعار الصرف المتاحة علناً في السوق بين البنوك)، وقد تتضمن فرق سعر صرف كما هو مبين في شروط التداول ومخطط المنتج.

44.12 الأسعار والرسوم البيانية والأخبار والمعلومات الأخرى المقدمة عبر المنصة تُعرض "كما هي"، وقد تكون متأخرة أو غير مكتملة أو غير دقيقة، وهي لأغراض إرشادية فقط ولا يجوز الاعتماد عليها. الأداء السابق لا يضمن النتائج المستقبلية. (انظر أيضاً البند 44.5).

44.13 تُحظر استراتيجيات التداول التي تهدف إلى استغلال أخطاء التسعير أو سلوك المنصة. ودون الإخلال بالحقوق الأخرى بموجب هذه الاتفاقية، فإن أي محاولة للتلاعب أو الاستغلال أو التدخل أو إساءة استخدام أنظمة التداول أو المنصات أو البنية التحتية الخاصة بالشركة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: الاختراق، الوصول غير المصرح به، إدخال بيانات اعتماد بشكل عشوائي، الهندسة العكسية، حقن الأكواد، إساءة استخدام واجهات برمجة التطبيقات أو قنوات البيانات، التلاعب بالتأخير أو الأسعار، إغراق الأوامر أو هجمات حجب الخدمة، يُعتبر خرقاً جوهرياً للاتفاقية. ويجوز للشركة تعليق أو إنهاء الوصول، إلغاء أو عكس المعاملات، تعديل الأرصدة لإزالة أي مكاسب غير مستحقة، استرداد التكاليف والخسائر المرتبطة، وإخطار السلطات المختصة.

44.14 يبقى العميل مسؤولاً بشكل مباشر وشخصي عن الالتزامات الناشئة عن كل معاملة، ويعوض الشركة عن أي خسائر تنشأ عن عدم الوفاء بهذه الالتزامات. ولا تضمن الشركة وصولاً غير منقطع، أو تشغيلاً خالياً من الأخطاء، أو تنفيذاً دون تأخير، أو أولوية على أوامر عملاء آخرين، ويجوز لها رفض أو إلغاء أو تعديل أي طلب تراه ضرورياً في الحالات التي قد يؤدي فيها الطلب إلى خرق شروط وأحكام التداول.

44.15 ينطوي تداول المنتجات ذات الرافعة المالية (بما في ذلك عقود الفروقات والعملات الأجنبية) على درجة عالية من المخاطر وقد لا يكون مناسباً لجميع المستثمرين. قد يخسر العملاء كامل رأس المال المستثمر، ولا ينبغي لهم التداول بأموال لا يمكنهم تحمل خسارتها؛ وينبغي طلب المشورة المستقلة إذا لزم الأمر.

45. الوصول عبر الإنترنت والخدمات الإلكترونية

45.1 تمنح الشركة العميل ترخيصاً محدوداً، قابلاً للإلغاء، غير حصري وغير قابل للتحويل لاستخدام المنصة (بما في ذلك منصة التداول، وأي واجهات ويب أو تطبيقات هاتف) ، وذلك عند الاقتضاء لإدارة حسابات العميل الخاصة فقط وتنفيذ الأوامر. ولا يجوز للعميل منح أطراف ثالثة حق الوصول، أو نسخ أو تعديل أو فك أو إعادة ترجمة الشيفرة المصدرية أو إجراء هندسة عكسية أو إساءة استخدام أي برنامج أو محتوى يتم توفيره عبر المنصة.

45.2 يتحمل العميل وحده مسؤولية الحفاظ على سرية جميع بيانات الدخول وكلمات المرور وأمن الأجهزة. وأي تعليمات يتم التحقق منها باستخدام بيانات اعتماد العميل تُعتبر صادرة عن العميل نفسه. ويجب على العميل إشعار الشركة خطياً فوراً بأي فقدان أو سرقة أو استخدام غير مصرح به محتمل لبيانات الاعتماد.

45.3 قد يتم توجيه وتنفيذ الأوامر المقدمة عبر المنصة بشكل تلقائي دون مراجعة مسبقة. ويكون العميل مسؤولاً عن متابعة إشعارات الاستلام، التأكيدات، الأرصدة والمراكز، ويجب عليه إشعار الشركة فوراً بأي إشعار مفقود أو خطأ أو اختلاف. وتُعتبر التعليمات الإلكترونية مُستلمة فقط عند تأكيد استلامها من قبل المنصة.

45.4 الوصول إلى المنصة قد يكون غير متاح، أو متأخراً، أو متأثراً سلباً بسبب أعمال الصيانة، أو ذروة الطلب، أو تقلبات السوق، أو الأعطال، أو الأحداث الخارجة عن السيطرة المعقولة للشركة. ولا تضمن الشركة وصولاً مستمراً أو خالياً من الأخطاء. وخلال فترات الانقطاع يتعين على العميل استخدام أي قنوات بديلة توفرها الشركة، إن وجدت.

45.5 قد تكون الأسعار، والرسوم البيانية، والأخبار، والمعلومات الأخرى المقدمة عبر المنصة متأخرة أو غير مكتملة أو غير دقيقة، وثقمة "كما هي" ولأغراض إعلامية فقط. لا تقدم الشركة أو مزودو خدماتها أي ضمان بخصوص هذه المعلومات ولا يتحملون أي مسؤولية عن الاعتماد عليها، إلا إذا كان ذلك مطلوباً بموجب القانون.

45.6 يحق للشركة، متى تصرفت بشكل معقول، تعديل أو تعليق أو سحب أو تقييد أي وظيفة عبر الإنترنت (بما في ذلك أدوات الحسابات المتعددة أو الأدوات الطرفية المتعددة)، كما يجوز لها إعادة تعيين بيانات الدخول لأغراض أمنية. ولا يؤثر تعليق أو سحب الوصول إلى المنصة على التزامات العميل بموجب هذه الاتفاقية.

45.7 يجوز للشركة أن تستعين بمزودي خدمات من أطراف ثالثة لتقديم مكونات المنصة. ويوافق العميل على أن للشركة مشاركة البيانات مع هؤلاء المزودين بالقدر اللازم لتقديم الخدمات، وذلك بما يتوافق مع شروط السرية وحماية البيانات الواردة في هذه الاتفاقية.

45.8 يتحمل العميل مسؤولية الحفاظ على الأجهزة المناسبة، وتحديثات البرمجيات، والاتصال بالإنترنت، واتخاذ التدابير المعقولة للأمن السيبراني. ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن الخسائر الناشئة عن البرمجيات الخبيثة أو مشاكل الاتصال أو أعطال الأجهزة الخارجة عن نطاق سيطرتها المعقول.

45.9 تشكل التطبيقات الخاصة بالأجهزة المحمولة جزءاً من المنصة، لكنها قد توفر وظائف أقل أو مختلفة مقارنةً بالويب/سطح المكتب؛ والأجهزة وإصدارات أنظمة التشغيل المدعومة مذكورة على موقع الشركة الإلكتروني. ويكون العميل مسؤولاً عن أمان الجهاز والشبكة، والحفاظ على تحديث أنظمة التشغيل والتطبيقات، وتجنب الاستخدام غير الآمن (مثل الأجهزة غير المقفلة أو الشبكات غير المؤمنة). قد تتأخر الإشعارات (بما في ذلك تنبيهات الأسعار وتحديثات الأوامر) أو تفشل، وهي لأغراض إعلامية فقط؛ ويجب على العميل الاعتماد على عرض الحساب في المنصة للحصول على الحالة النهائية. يتحمل العميل مسؤولية أي رسوم من مزود الخدمة أو بيانات أو تجوال؛ ولا تتقاضى الشركة أي رسوم مقابل استخدام تطبيقات الهاتف المحمول. ولأسباب أمنية أو تنظيمية، يجوز للشركة تعطيل أو تقييد أو تحديث وظائف الهاتف المحمول (بما في ذلك إعادة ضبط بيانات الدخول). وحيثما يتم توفير بعض عناصر تطبيقات الهاتف المحمول من أطراف ثالثة (مثل متاجر التطبيقات أو المكونات المدمجة)، فإن هؤلاء الأطراف ليسوا طرفاً في هذه الاتفاقية؛ ويظل الاستخدام خاضعاً لهذه الاتفاقية وسياسات الشركة.

45.10 الأدوات الآلية (على سبيل المثال، "المستشارون الخبراء") تُقدّم على أساس "كما هي"، من دون أي دعم أو ضمان. ويكون استخدامها على مسؤولية العميل وحده، ولا توجد أي نتائج مضمونة. ويجوز استخدام هذه الأدوات لحساب العميل الخاص فقط، ولا يجوز استخدامها في أنشطة إدارة المحافظ.

45.11 لا يجوز للعميل، ولا يجب أن يسعى إلى (i) الوصول أو محاولة الوصول إلى أي جزء من المنصة أو الأنظمة ذات الصلة بدون تفويض؛ (ii) التحايل على أو تعطيل أو فحص أو التدخل في أي خاصية أمنية أو ميزة للتحكم بالوصول (بما في ذلك حدود المعدل)؛ (iii) نسخ أو تعديل أو فك التحويل البرمجي أو التفكير أو عكس هندسة أي برنامج أو مكون من مكونات المنصة؛ (iv) تنفيذ سكرينات آلية أو روبوتات أو أدوات سحب بيانات أو أدوات توليد أوامر إلا إذا أذنت الشركة بذلك صراحة؛ أو (v) القيام بأي فعل يؤدي إلى تدهور أداء أو توفر المنصة أو الأنظمة ذات الصلة. أي خرق فعلي أو محاولة أو اشتباه بخرق هذا البند يُعد خرقاً جوهرياً لهذا الاتفاق. وفي حال حدوث أي خرق من هذا النوع أو وجود اشتباه معقول بذلك، يجوز للشركة فوراً، ووفقاً لتقديرها المطلق، تعليق أو إنهاء الوصول، إلغاء أو عكس الصفقات، تعديل الأرصدة لإزالة أي إثراء غير مشروع، رفض أو تأجيل عمليات السحب، طلب التعاون مع التحقيقات (بما في ذلك حفظ السجلات وتفاصيل الأجهزة/عناوين الـ IP)، استرداد الخسائر والتكاليف عن طريق المقاصة، والإفصاح عن المعلومات للسلطات المختصة. ويتعين على العميل إخطار الشركة فوراً بأي ثغرة أو حادث أمني مشتبه به، ولا يجوز له الكشف عنها أو استغلالها علناً.

46. التعامل مع الشكاوى

46.1 تحرص الشركة على رضا عملائها وسعادتهم بالخدمات المقدمة. وتحفظ الشركة بسياسة مكتوبة لمعالجة الشكاوى وإجراءات داخلية معتمدة من مجلس الإدارة، كما تشغل وحدة متخصصة لمعالجة الشكاوى، وذلك لضمان التعامل العادل والسريع والشفاف مع شكاوى العملاء بما يتوافق مع متطلبات هيئة الأوراق المالية الأردنية. وتُستقبل الشكاوى دون أي رسوم أو تمييز، ويتم معالجتها ضمن الأطر الزمنية التنظيمية المعتمدة.

46.2 تُميز الشركة، على أساس معقول، بين الاستفسارات الاعتيادية والشكاوى. وتُعرف الشكاوى بأنها طلب مكتوب يقدمه المشتكي أو ممثله القانوني عبر أي من القنوات المعتمدة (بما في ذلك البريد العادي، أو البريد الإلكتروني، أو القنوات الإلكترونية الخاصة بالشركة، أو الحضور الشخصي إلى مقر الشركة، أو صناديق الشكاوى المتوفرة في مكاتب الشركة، أو الفاكس). أما الاستفسارات الاعتيادية فهي أسئلة عامة أو طلبات توضيح يتم التعامل معها من خلال خدمة العملاء. وفي حال استلام تواصل عبر أي قناة دون استيفاء المعلومات المطلوبة، تقوم الشركة بطلب استكمال البيانات الناقصة، وبمجرد اكتمالها يتم تسجيل الموضوع كشكاوى، ومنحه رقمًا مرجعيًا خاصًا، ومعالجته ضمن الأطر الزمنية التنظيمية المعتمدة.

46.3 يمكن للعملاء تقديم شكوى باستخدام أي من الخيارات التالية:

أ- عبر البريد: ص ب 2365، عمان 11821، الأردن

ب- بالحضور الشخصي أو عبر شركة البريد السريع إلى مقر الشركة: شركة سيلدون للاستثمارات المحدودة (الأردن)، شارع زهران ١٩٨، أبراج إعمار، البرج أ، الطابق الثالث، عمان، الأردن.

ج - من خلال صندوق الشكاوى المتاح في مقر الشركة

د- الفاكس: 1586 551 6 (962)

هـ- البريد الإلكتروني: compliance@windsorbrokers.com

و- الموقع الإلكتروني: <https://windsorbrokers.com/ar/>

46.4 عند استلام شكوى مكتملة، تُصدر الشركة إشعاراً بالاستلام فور وصولها، عبر نفس القناة التي قُيِّمت من خلالها الشكاوى أو قناة أخرى متفق عليها مع العميل. يتضمن الإشعار: الرقم المرجعي الفريد (URN)، والاسم الكامل للمشتكي وبيانات الاتصال به، وموضوع الشكاوى، وتاريخ الاستلام، والمدة الزمنية المتوقعة للرد النهائي وفقاً للمواعيد النهائية التنظيمية، وبيانات الاتصال بوحدة معالجة الشكاوى في الشركة.

46.5 تسعى الشركة إلى التحقيق في أي شكاوى تتلقاها، وتقديم رد كتابي نهائي للمشتكي خلال ١٥ يوم عمل من تاريخ استلام الشكاوى واستيفاء جميع المستندات المطلوبة. في حال تطلبت طبيعة الشكاوى وقتاً إضافياً، يجوز تمديد المدة مرة واحدة لمدة ١٥ يوم عمل إضافية، وسيتم إخطار المشتكي كتابياً. يجب أن يتضمن الرد النهائي رقم الشكاوى، وموضوعها، وقرار الشركة وملخص أسبابها.

46.6 في حال عدم تمكن الشركة، على غير المتوقع، من حل شكوى العميل، أو إذا لم يكن العميل راضياً عن الرد النهائي الصادر عن الشركة، يجوز للعميل إحالة شكواه إلى هيئة الأوراق المالية الأردنية في الأردن لمزيد من المراجعة.

بيانات التواصل مع هيئة الأوراق المالية الأردنية:

العنوان: مبنى سوق رأس المال - شارع المنصور بن أبي عامر منطقة العبدلي - حي المدينة الرياضية عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

هاتف: +962 6 560 7171

فاكس: +962 6 568 6830

الموقع الإلكتروني: <http://www.jsc.gov.jo>

البريد الإلكتروني: info@jsc.gov.jo

46.7 لمزيد من المعلومات، يمكنك الرجوع إلى [سياسة الشركة للتعامل مع الشكاوى](#)، المتوفرة على موقع الشركة الإلكتروني.

47. عن الشركة

يمكن العثور على مزيد من المعلومات على الموقع الإلكتروني للشركة وتحت قسم "عن شركتنا".

أنا / نحن نؤكد ونوافق على الشروط والأحكام في هذه الإتفاقية.

اسم العميل:

توقيع العميل:

تاريخ:

نيابة عن الفريق الأول :

التوقيع:

بيان الإفصاح عن المخاطر

لا يوضح هذا البيان المختصر كافة المخاطر والنواحي الهامة الأخرى للتداول في الاستثمارات المستقبلية والخيارات والسلع وعقود مقابل الفروقات وصرف العملات والمعاملات المالية الأخرى («عقود السلع»)، وفي ضوء المخاطر ينبغي عليكم تنفيذ تلك العمليات فقط إذا كنتم تفهمون طبيعة العقود (والعلاقات التعاقدية) التي تنوون الدخول فيها ومدى تعرضكم للمخاطر.

إن التداول في الأدوات المالية غير مناسبة للكثير من العامة وينبغي عليكم على ضوء خبراتكم وأهدافكم ومواردكم المالية وظروفكم الأخرى ذات الصلة إجراء دراسة متأنية للتأكد مما إذا كانت التداول يناسبكم.

العقود الآجلة

1. تأثير "الرافعة المالية" أو "التضخيم المالي" تنطوي العمليات في العقود الآجلة على درجة عالية من المخاطر ويكون مبلغ الهامش المبدئي صغير نسبياً بالنسبة لقيمة العمليات في العقود الآجلة، وبالتالي تكون العمليات «مدعمة» ويكون لتحركات السوق الصغيرة نسبياً أثر أكبر بالتناسب مع الأموال التي قمتم بإيداعها أو التي ينبغي عليكم إيداعها وقد تكون النتيجة لصالحكم أو لغير صالحكم بنفس القدر فقد تتكبدون خسارة كاملة لأموال الهامش المبدئي وأي أموال إضافية مودعة لدى الشركة للحفاظ على مركزكم المالي، وإذا تحرك السوق ضد مركزكم المالي أو إذا تم زيادة مستويات الهامش فقد يتم الاتصال بكم لدفع مبالغ إضافية كبيرة خلال فترة قصيرة للحفاظ على مركزكم المالي وإذا أخفقتكم في الوفاء بأي طلب لأموال إضافية خلال الفترة المحددة يتم تصفية مركزكم المالي بخسارة وتكونون ملزمين بدفع قيمة أي عجز قد ينشأ.

2. أوامر / استراتيجيات للحد من المخاطر قد يؤدي وضع أنواع معينة من الأوامر/الطلبات (على سبيل المثال أمر/طلب "وقف الخسارة" أو "وقف الحد"، حيث يسمح بذلك) والتي تهدف إلى تحديد حدود الخسائر للمراكز/الصفقات المفتوحة إلى مبالغ محددة قد لا تكون فعالة، حيث إن ظروف السوق قد تجعل من المستحيل تنفيذ مثل هذه الأوامر/الطلبات. الاستراتيجيات التي تستخدم مجموعات من المراكز/الصفقات، مثل المراكز/الصفقات "الانتشار" و"التحول"، قد تكون بالغة المخاطر تماماً كما في اتخاذ المراكز/الصفقات "طويلة" أو "قصيرة" بسيطة. يجب على العميل التعرف على أماكن التنفيذ المتعلقة بأنواع معينة من الأوامر/الطلبات.

عقود الخيارات

إن العمليات في الخيارات تحمل درجة عالية من المخاطر. يجب على المشتري والبائع لهذه الخيارات التعرف على نوع الخيار (أي "خيار الشراء" أو "خيار البيع") الذي يفكرون في التداول به، والمخاطر المرتبطة به. يجب على العميل حساب الحد الذي يجب أن ترتفع قيمة الخيارات لكي تصبح مركزه الحالي مربحاً، مع مراعاة العائد وجميع تكاليف العمليات. يمكن للمشتري للخيارات إلغاء أو ممارسة الخيارات، أو السماح للخيارات بالانتهاء. ينتج عن ممارسة الخيار إما تسوية نقدية أو حصول المشتري على الفائدة الأساسية أو تسليمها. إذا كان الخيار يتعلق بعقد مستقبلي، فسيحصل المشتري على مركز مفتوح مستقبلي مع الالتزامات المرتبطة بهامش (انظر القسم الخاص بالعقود الآجلة أعلاه). إذا انتهت صلاحية الخيارات المشتراة بلا قيمة، في حالة حدوث ذلك، سيتكبد العميل خسارة كاملة لاستثماره، والتي ستتألف من عائد الخيار بالإضافة إلى تكاليف العمليات. إذا كان العميل يفكر في شراء خيارات خارج نطاق المال، فيجب على العميل أن يدرك أن فرصة أن تصبح هذه الخيارات مربحة في العادة بعيدة. إن بيع ("كتابة" أو "منح") خيار ما ينطوي بشكل عام على مخاطر أكبر بكثير من خيارات الشراء. على الرغم من أن العائد الذي يتلقاه البائع ثابت، إلا أنه قد يتكبد خسارة تفوق هذا المبلغ بكثير. وسيكون البائع مسؤولاً عن إيداع مبلغ هامش إضافي للحفاظ على المركز إذا تحركت السوق بشكل غير موات. كما سيتعرض البائع لمخاطر احتمالية ممارسة الخيار من قبل المشتري، وعلى البائع أن يكون ملزماً إما بتسوية الخيار نقداً أو بالحصول على أو تسليم الفائدة الأساسية. إذا كان الخيار على عقد مستقبلي، سيقوم البائع بالحصول على مركز في العقد المستقبلي مع ارتباط مسؤوليات إيداع الهامش (يرجى الرجوع إلى الفقرة المتعلقة بالعقود الآجلة أعلاه). إذا كان الخيار "مغطى" من قبل البائع الذي يحمل مركزاً مقابل في الفائدة الأساسية أو عقد مستقبلي أو خيار آخر، فقد يتم تقليل تلك المخاطر. إذا لم يتم تغطية الخيار، فقد يصبح المخاطرة بالخسارة غير محدودة. تسمح بعض البورصات في بعض الاختصاصات بتأجيل دفع قسط الخيار، مما يعرض المشتري للمسؤولية عن دفع مبالغ الهامش التي لا تتجاوز قيمة القسط. ولا يزال المشتري عرضة لخطر فقدان العائد وتكاليف المعاملات. عند ممارسة الخيار أو انتهاء مدته، يتحمل المشتري مسؤولية أي قسط غير مدفوع حتى ذلك الوقت.

العمليات خارج البورصة / OTC

تعمل الشركة كطرف مقابل للعميل في عملية خارج البورصة (OTC)، وقد يكون من الصعب أو المستحيل سيولة المركز / المعاملة المفتوحة الحالية، أو تقييم قيمتها، أو تحديد سعر عادل أو تحديد التعرض للمخاطر. ولهذه الأسباب، يمكن أن تتضمن هذه

العمليات مخاطر متزايدة. وقد يكون التعامل خارج البورصة أقل تنظيمًا أو يخضع لنظام تنظيمي منفصل بسبب عدم وجود بورصة أو بيت تسوية مركزي لدعم هذه العملية. يجب على العميل، قبل الشروع في هذه العمليات، التعرف على القواعد المعمول بها والمخاطر المتعلقة بها. ويجب على العميل التعرف على أماكن التنفيذ المتعلقة بأنواع محددة من الأوامر / الطلبات والأدوات المالية.

سعر صرف العملات

يمكن أن تكون سوق الصرف الأجنبي عالية التقلب وتحمل المعاملات فيها مخاطر كبيرة من الخسارة. ينبع درجة الرافعة المالية العالية التي يمكن الحصول عليها في التداول من دفع إيداع أو هامش متواضع بالمقارنة مع قيمة العقد الإجمالية. ونتيجة لذلك، يمكن لحركة السوق الصغيرة نسبيًا، فضلاً عن تحقيق مكاسب كبيرة في حالة تحسن السوق لصالح العميل، أن تؤدي إلى خسارة كبيرة تفوق الاستثمار الأصلي للعميل في حالة حدوث حركة سوق صغيرة بنفس القدر ضد العميل.

يزداد تعرض العميل للمخاطر إذا كانت معاملات العميل مقومة بعملة أجنبية أو بعملة أساسية.

يجب على العميل التعرف على أماكن التنفيذ المتعلقة بأنواع معينة من الاوامر/الطلبات والأدوات المالية.

العقود مقابل الفروقات (CFDS)

يمكن أيضًا تداول الأدوات المالية كعقود مقابل الفروقات ("CFDs"). يمكن أن تكون هذه العقود الآجلة والخيارات على مؤشر FTSE100 أو أي مؤشر أو سهم آخر ، بالإضافة إلى مقايضات العملات والفوائد. ومع ذلك ، على عكس العقود الآجلة والخيارات الأخرى ، لا يمكن تسوية هذه العقود إلا نقدًا. ينطوي الاستثمار في العقود مقابل الفروقات على نفس مخاطر الاستثمار في العقود الآجلة أو الخيارات ويجب أن يكون العميل على دراية بها على النحو المبين أعلاه. قد يكون للمعاملة في العقود مقابل الفروقات أيضًا مسؤولية طارئة ويجب أن يكون العميل على دراية بما يترتب على ذلك.

يجب أن يتعرف العميل على أماكن التنفيذ والتكاليف وأي معلومات أخرى تتعلق بأنواع معينة من الطلبات / الطلبات والأدوات المالية.

مخاطر إضافية

1. أحكام وشروط العقود

يجب على العميل طلب من الشركة تزويده بالشروط والأحكام للتداول بالأدوات المالية المحددة ونوع الحساب والالتزامات المرتبطة بها (على سبيل المثال، الظروف التي قد يلتزم بها العميل بالقيام بتسليم أو استلام الفائدة الأساسية لعقد مستقبلي، وفيما يتعلق بالخيارات، تواريخ الانتهاء والقيود على الوقت المحدد للممارسة). وفي ظروف معينة، قد تتم تعديل مواصفات العقود الجارية (بما في ذلك سعر ممارسة الخيار) من قبل البورصة أو البيت المقاصة ليعكس التغيرات في الفائدة الأساسية.

2. تعليق أو تقييد علاقات التداول والتسعير

قد تزيد ظروف السوق (مثل السيولة) و/أو تطبيق قواعد بعض الأسواق (مثل إيقاف التداول على أي أداة مالية، ساعات التداول، ساعات التعامل، وما إلى ذلك) من خطر الخسارة عن طريق جعل الصفقات صعبة أو مستحيلة أو تصعيد المخاطر عند سعي العميل لإغلاق مراكز الصفقات/المراكز المفتوحة. إذا كان العميل قد قام ببيع الخيارات، فقد تزيد هذه المخاطر. وعلاوة على ذلك، قد لا تكون العلاقات الطبيعية بين الفائدة الأساسية والمستقبل، والفائدة الأساسية والخيار موجودة. يمكن أن يحدث هذا، على سبيل المثال، عندما يكون عقد المستقبل الذي تستند إليه الخيار معرضًا لحدود السعر في حين أن الخيار ليس عليه حدود سعر. وقد يجعل عدم وجود سعر مرجعي أساسي من الصعب تحديد القيمة "العادلة" للصفقة. وقد يكون من الصعب أو المستحيل تسوية موقف/صفقة مفتوحة موجودة، أو تقييم القيمة، أو تحديد سعر عادل، أو تقييم التعرض للمخاطر. لهذه الأسباب، قد تشمل هذه الصفقات مخاطر متزايدة. وتتعلق ظروف السوق بجميع أنواع الأدوات المالية.

3. الأموال المودعة والممتلكات

يجب على العميل التعرف على إجراءات حماية أموال العميل أو أية ممتلكات أخرى يودعها العميل للتداول بالأدوات المالية، وخاصة في حالة إعلان الشركة عن إفلاسها أو إفلاسها. وقد يتم تحكم درجة استرداد أموال العميل أو أية ممتلكات أخرى للعميل بموجب تشريعات أو قواعد محلية محددة. وفي بعض الاختصاصات القضائية، يتم الاستيلاء على الممتلكات التي تم تحديدها بشكل محدد كممتلكات العميل بنفس الطريقة التي يتم بها الاستيلاء على النقد في حالة عجز.

4. العمولة والرسوم / التكاليف الأخرى

قبل أن يبدأ العميل في التداول ، يجب أن يحصل العميل على شرح واضح لجميع العمولات والرسوم والتكاليف / التكاليف الأخرى التي سيكون العميل مسؤولاً عنها. ستؤثر هذه الرسوم / التكاليف على صافي ربح العميل (إن وجد) أو تزيد من خسارة العميل.

5. الحد من الخسائر

في حالة السماح بذلك، فإن وضع أمر إيقاف الخسارة لا تحد بالضرورة خسائر العميل على المبالغ المقصودة لظروف السوق قد تجعل من المستحيل تنفيذ هذه الأوامر -على السعر المنصوص عليها- غير ممكن بسبب اتساع فارق النقاط أو سياسة حماية المراكز أو التحوط قد تكون محفوفة بالمخاطر تماما مثل مراكز البيع و الشراء العادية بالإضافة لإمكانية أن تكون أكثر تعقيداً.

6. الصفقات

قد يكون من شأن الصفقات المنفذة في أسواق خاضعة إلى سلطات قضائية أخرى بما فيها الأسواق المرتبطة رسمياً بسوق محلية تعريضكم إلى مخاطر إضافية ، فقد تكون هذه الأسواق خاضعة إلى أنظمة تعرض حماية مختلفة أو حماية أقل للمستثمرين ، وقبل البدء بالتداول ينبغي عليكم الاستفسار عن أي قواعد مرتبطة بالصفقات المعنية التي ترغبون بها إذ أن السلطات التنظيمية الخاصة بكم سوف لا تكون قادرة على إجبار السلطات القضائية الأخرى على تنفيذ القواعد التنظيمية الخاصة بالسلطات أو الأسواق الخاضعة لسلطاتها القضائية في الأسواق أو لدى السلطات الأخرى التي تم تنفيذ صفقاتكم فيها وينبغي عليكم أن تسألوا المؤسسة التي تتعاملون معها عن التفاصيل الخاصة بأنواع إجراءات التعويض المتاحة في كل من السلطات القضائية المحلية والسلطات القضائية الأخرى قبل البدء بالتداول.

7. مخاطر العملة

سيتأثر الربح أو الخسارة في المعاملات التي تتم بعقود بأسعار العملات الأجنبية بتقلبات أسعار العملات عند الحاجة إلى التحويل من عملة العقد إلى عملة أخرى.

8. تسهيلات التداول

يتم دعم معظم منشآت التداول بالتعبير الشفوي والإلكتروني بأنظمة مكونة من الحواسيب لتوجيه الأوامر/الطلبات وتنفيذها وتطبيقها وتسجيلها أو تسويتها. وكما هو الحال مع جميع المنشآت والأنظمة، فهي عرضة للتعطل المؤقت أو الفشل. وقد يحدث للعميل خسائر، وقد تكون القدرة على استرداد بعض الخسائر معرضة للحدود المفروضة على المسؤولية من قبل مزود النظام والسوق والبيت المقاصة و/أو شركات الأعضاء.

9. التداول الإلكتروني

قد يختلف التداول على نظام تداول إلكتروني ليس فقط عن التداول في سوق مفتوح ولكن أيضا عن التداول على أنظمة تداول إلكترونية أخرى. إذا قام العميل بإجراء معاملات على نظام تداول إلكتروني، فسوف يتعرض العميل للمخاطر المرتبطة بنظام التداول الإلكتروني المحدد بما في ذلك فشل الأجهزة والبرامج. قد تكون نتيجة أي فشل في النظام أن أوامر / طلبات العميل إما لم يتم تنفيذها وفقاً لتعليمات العميل أو لم يتم تنفيذها على الإطلاق.

الإقرار

من خلال التوقيع على بيان الإفصاح عن المخاطر ، يدرك العميل أن الأرباح من التداول غير مضمونة وأن النتائج السابقة لا تضمن الربحية المستقبلية ، ويتفهم العميل المخاطر العالية التي ينطوي عليها التداول باستخدام الأدوات المالية. يقر العميل ويؤكد أن العميل قد قرأ وفهم تماماً بيان الإفصاح عن المخاطر بالكامل.

التداول غير السليم وأساليب التداول المسيئة

الرقم	أسلوب التداول الميسر	وصف السلوك
1	المراجحة الزمنية (Latency Arbitrage)	استغلال فروقات الزمن الناتجة عن التأخر في رد تدفقات الأسعار أو أنظمة توجيه الأوامر أو أنظمة التنفيذ، للتداول على أسعار قديمة قبل انعكاس التحديثات. يقوم المتداول بتنفيذ صفقات على أسعار لم تعد متاحة في السوق الأوسع، لكنها ما تزال معروضة مؤقتاً أو قابلة للتنفيذ على منصة ال (شبكة)، مما يتيح تنفيذ الصفقات مع العلم المسبق بقرب تعري السعر.
2	المراجحة بـ في مصادر الأسعار (Price Feed Arbitrage)	استغلال قائم على المصدر، يتضمن الاستخدام المنيان لعدة وسطاء أو مصادر أسعار للتداول على فروقات سعرية لا تعكس الأسعار الحقيقية في السوق. تعتمد قرارات التداول حصرياً على تحديد واستغلال فروقات التسعري المؤقتة بـ في المصادر، وليس على الاتجاه الفعلي للسوق أو التعلل الحقيقي للمخاطر.
3	التداول السري...ع خارج السوق (Off-market Scalping)	استغلال نموذج التنفيذ من خلال أنماط تداول عالية ال يد تتضمن الدخول والخروج السريع في ج ^د ، بهدف اقتناص حالات عدم كفاءة التسعري أو الشذوذات في التنفيذ ال يت تؤدي إلى تنفيذ الصفقات عند أسعار لا تعكس أوضاع السوق السائدة.
4	إساءة التداول أثناء الأخبار (News Trading Abuse)	استغلال قائم على الأحداث، يتضمن فتح مراكز بـية الحجم مبارة قبل أو أثناء صدور أخبار عالية التأثير، للاستفادة من الانزلاق السعري وفجوات التنفيذ. تركز هذه الاستراتيجية على الفيات ال يت تنخفض فيها السيولة، وقد تصبح فيها الأسعار غري مستقرة بشكل مؤقت.
5	التداول بالتدفقات الضارة (Toxic Flow Trading)	استغلال الاختيار المعاكس (Adverse Selection)، حيث يتم تنظيم أنماط التداول بشكل متعمد للاستفادة من قيود التسعري والتنفيذ لدى الوسيط خلال فيات انخفاض السيولة الشديد أو التقلبات العالية غري المعتادة في السوق. يشمل هذا النشاط عادة فيات احتفاظ قصرية للغاية، وينتج عنه صفقات تكون إحصائياً أحادية الجانب لصالح العميل بدلاً من أن تعكس مخاطر سوقية حقيقية، مما يجعل من غري الممكن التحوط بشكل فعال في الوقت الفعلي، ويؤدي إلى خسائر منهجية للرشكة و/أو لمزودي السيولة لديها.
6	إساءة استخدام الحسابات المتعددة (Multiple Account Abuse)	استغلال يهدف إلى التحايل على الضوابط من خلال استخدام عدة حسابات خاضعة لسيطرة مشيكة، وذلك لتجزئة المخاطر أو تجاوز الحدود أو توسيع نطاق الاس ياتيحيات المسيئة. وقد تستخدم هذه الحسابات بشكل منسق لإخفاء مستوى التعلل لرض الك بلي أو سلوك التداول.
7	إساءة استخدام المكافآت (Bonus Abuse)	استغلال قائم على الحوافز، حيث يتم فتح المراكز بشكل أسايس لاستخراج أموال المكافآت أو المزايا المرتبطة بها دون وجود نية تداول حقيقية. يتم تنظيم نشاط التداول بهدف تعظيم المكاسب ال يويجيبة بدلاً من أن يعكس مشاركة فعلية وذات معنت في السوق.

الرقم	أسلوب التداول الميسر	وصف السلوك
8	إساءة استخدام الرصيد السلبي (Negative Balance Abuse)	استغلال قائم على نقل المخاطر، يتضمن الاحتفاظ بأرصدة حسابات منخفضة جدًا مقرونة باستخدام رافعة مالية مفرطة، وذلك للحد من الخسائر المحتملة مع الاحتفاظ بكامل جانب الربح••ح. غالبًا ما يركز هذا السلوك خلال فترات تقلبات السوق العالية.
9	إساءة استخدام مبادلة التبييت (Rollover Swap Abuse)	استغلال آلية التمويل، حيث يتم هيكلة المراكز بشكل أسوأ لتحقيق مبادلة تبييت إيجابية فقط، من خلال فتح المراكز قبل وقت التبييت بقليل وإغلاقها بعده بوقت قصير، مع تعريض سعري محدود أو محايد (مثل فتح مراكز متقابلة). يتم تقليل مخاطر السوق بشكل متعمد مع الاحتفاظ بمزايا التمويل.
10	الاستغلال المنهجي لتنفيذ الوسيط Systematic Exploitation of (Broker Execution)	استغلال عمق التنفيذ، حيث قد يتم تنفيذ أوامر كبرى الحجم بشكل متعمد عند مستوى سعري واحد، مع العلم بعدم توفر عمق سوق حقيقي، مما يؤدي إلى تنفيذ كامل الأمر عند أسعار غير صحيحة أو مشروعة. يتيح ذلك تنفيذ أحجام كبرى عند سعر واحد والاستفادة من تحركات الأسعار اللاحقة، بما ينتج عنه نتائج غير متوازنة.
11	إغراق السوق بالطلبات (Quote Stuffing)	استغلال لقدرات النظام من خلال الإرسال المتكرر والغاء كميات كبرى من الأوامر أو الطلبات، بهدف تحميل أو إرهاق أنظمة التسعير أو التنفيذ لدى الوسيط أو مزودي السيولة لديه. لا يقصد تنفيذ هذه الأوامر، وإنما يتم إدخالها فقط للتأثير على أداء النظام، وزيادة زمن الاستجابة، أو تعطيل عمليات التسعير والتنفيذ الطبيعية. وخلال استمرار هذا التعطيل، يقوم العميل بتقديم أوامر تداول حقيقية بقصد تنفيذها، سعياً للحصول على أسعار مفضلة أو أسعار قديمة، وتحقيق أرباح ناتجة عن التدهور المؤقت في أداء النظام.
12	التلاعب عبر أوامر خادعة (Order Spoofing)	استغلال الأوامر الخادعة، وهو أسلوب تلاعبي يقوم بمؤجبه العميل بوضع أوامر كبرى ومربحة على أحد جانبي السوق دون نية حقيقية لتنفيذها، بهدف خلق انطباع زائف بوجود طلب أو عرض في السوق. يتم لاحقاً إلغاء هذه الأوامر، بينما ينفذ العميل صفقات حقيقية على الجانب المقابل من السوق للاستفادة من حركة السعر الناتجة عن إدخال تلك الأوامر الخادعة.
13	التداول المسبق (Front Running)	استغلال تدفق الأوامر، حيث يتم تنفيذ التداول قبل أوامر معلومة أو متوقعة لعملاء أو للوسيط أو لمزودي السيولة، أو قبل تدفقات تنفيذ غير متاحة للعمامة. يستفيد المتداول من الأثر السعري المتوقع لتلك الأوامر من خلال تنفيذ صفقاته الخاصة قبل معالجة الأوامر المعنية.
14	تضليل نشاط التداول (Misrepresentation of Trading Activity)	استغلال قائم على الإفصاح، يشمل أي سلوك يعتمد فيه العميل إخفاء أو تحريف الطبيعة الحقيقية أو النية أو مستوى المخاطر لنشاطه التداولي، بهدف التحايل على ضوابط الوسيط، بما يتيح أو يسهل استخدام أساليب تداول غير سليمة.

- القائمة أعلاه غير حصرية. تحتفظ الشركة بحقوقها في تقييم سلوك التداول بصورة شاملة، واتخاذ الإجراءات المناسبة حيال أي نشاط يُعتبر تداولاً غير سليم أو تلاعباً أو غير متوافق مع ممارسات السوق العادلة والمنظمة، حتى وإن لم يتم وصف هذا النشاط صراحةً أعلاه، وذلك وفقاً لسياساتها الداخلية والمتطلبات التنظيمية المعمول بها.